مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول، ص١-٤٠، يناير ٢٠٢٠
ISSN ٢٥١٨-٥٨١٠

الجملة الفعليّة عند القدماء، والمحدثين
حدود، وخلاف

د. عماد حسن أبو دية *

DOI: 10.34065/1262-024-001-001

الملخص

ممّا لا شكّ فيه أنّ النّحاة قد تركوا لنا كمًّا كبيرًا من أحكام تتعلق بالجملة الفعلية؛ إذ لا نكاد نجد بابًا نحويًّا يخلو من أحكام ترتبط بها بصورة أو بأخرى، ورغم ذلك فإنّها ما زالت غير واضحة المعالم والحدود، ويشوب الخلاف كثيرًا من مسائلها وموضوعاتها، كما هو الحال في نحو جملة: (محمّد قام)، والجملة المنسوخة بالأفعال، والجملة الظرفية، والجملة الوصفية، والجملة الشرطية، وغيرها، فجاءت هذه الدراسة تحاول رسم حدّها الذي يفصلها عن أنواع الجمل العربية الأخرى؛ مستعرضة الخلاف بين النحاة قديمًا وحديثًا حول حدودها وموضوعاتها، والوقوف على مقوّماتها وخصائصها التركيبية التي تنفرد بها؛ لإدخال فيها ما هو منها، وإخراج ما ليس منها.

Abstract

Undoubtedly, grammarians have provided us with many rules , related to the Verb Sentence , where its rules are mentioned in away or another in almost every grammar reference . Despite this , its features and limits are still ambiguous and controversial in its issues and topics , as it appears obvious in the example sentence ,(Mohammed did ...),and other sentences like reported , adverbal , descriptive , conditional, and other sentences . Therefore , this study has attempted to state the pillars of the Verb Sentence that distinguish it from other Arabic sentences , showing up a previous and current disagreement among grammarians concerning its own rules and topics , and to stand on its own structural features and elements , that make it stand out , in order to include what is in it , and exclude what is not.

* جامعة الأقصى- غزة.

تمهيد:

تُعدّ الجملة أهم وحدات اللغة، وأكبرها؛ لاشتمالها على جميع مستوياتها؛ لذلك نجد مصنّفات النحاة الأوائل قد قامت على تبويبها، وتقسيمها، فقد استطاعوا أن يفرزوا لنا نوعين من الجمل، هما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وإنْ حاول بعضهم فيما بعد زيادة أنواع أخرى كالجملة الظرفية، والجملة والشرطية. وعلى الرغم من ذلك فإنّهم لم يحددّوا هذين النوعين تحديدًا دقيقًا، ولم يرسموا لنا حدود كلٍّ منهما بشكل واضح، فقد كان المعيار في التفريق بينهما هو صدرها، فإنْ كان صدرها اسمًا فهي اسمية، وإنْ كان صدرها فعلًا فهي فعلية، قال ابن هشام: "فالاسمية هي التي صدرها اسم كـ: زيدٌ قائمٌ، وهيهاتَ العقيقُ، وقائمٌ الزيدانِ...، والفعلية هي التي صدرها فعل، كـ: قامَ زيدٌ، وضَرَبَ اللصَّ، وكان زيدٌ قائمًا، وظننته قائمًا، ويقومُ زيدٌ، وقُمْ". (ابن هشام، ١٩٩٢: ٤/ ٤٣٣).

أمّا النحاة المحدثون فمنهم من سار مع نهج القدماء في هذا التصنيف للجملة العربية، ومنهم من خالف ذلك، واعترض على معيار تصنيفهم لها؛ بل تعدّى ذلك إلى زيادة على قسمتهم الثنائية، فالأستاذ/ إبراهيم مصطفى يرى أنّ معيار صدر الجملة في التفريق بين نوعي الجملة العربية هو حكم نحوي صناعي متكلّف لا أثر له في الكلام، ويجب التحرر منه. (ينظر: مصطفى، ٢٠١٣: ٥٥).

وعده الدكتور/ مهدي المخزومي تحديدًا ساذجًا يقوم مع التفريق اللفظي المحض، والذي أوقع النحاة في تعسفٍ، وإرباك. (ينظر: المخزومي، ١٩٨٦: ٤٩- ٥٠).

ورأى الدكتور/ أحمد الجواري: أنّ موقف النحاة من التميز بين الجملتين يقوم على أمر ظاهري، وأنّه لا بدّ أن يعني النحو وقواعد اللغة بدراسة طبيعة الجملة من حيث مدلولها الذاتي، أو الموضوعي، ومن حيث علاقتها بالمفاهيم التي توجد في الخارج. (ينظر: الجواري، ١٩٨٤: ١٢٤).

وكذلك الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف قد رأى أنّ تقسيم الجملة ما زال يحتاج إلى إعادة وتصنيف، ولا يعتبره طعنًا في مجهود السابقين، وإنما هي في رأيه وجهات نظر تختلف باختلاف الجملة التي هي وحدة الكلام الأساسية. (ينظر: عبد اللطيف،٢٠٠١: ٥٧- ٥٨).

ورأى الدكتور/ خليل عمايرة: أنّ اللغويين القدامى اعتمدوا في تقسيمهم للجملة على الشكل، أو المبنى دون النظر إلى المضمون، فكان من نتائج ذلك عدم وضوح الإطار الذي تنتظم فيه الجملة؛ الأمر الذي كان من نتائجه الخلط الواضح في إدراج بعض التراكيب اللغوية، وحشرها في الاسمية، أو الفعلية دون مبرر. (ينظر: عمايرة، ١٩٨٤: ٧٧- ٧٨).

وممّا لا شكّ فيه أنّ النحاة قد تركوا لنا كمًّا هائلًا من أحكام تتعلق بالجملة الفعلية؛ إذ لا نكاد نلحظ بابًا قد خلا من الحديث عنها بصورة أو بأخرى، وعلى الرغم من ذلك فإنّ صورتها ليست واضحة المعالم، والدليل على ذلك ما دار من خلاف حول كثير من مسائلها على نحو ما حدث في

نحو جملة (محمدٌ قامَ)، وجملة (كان) وأخواتها، وجملة (ظنّ) وأخواتها، والجملة الوصفية، والجملة الظرفية، والجملة الشرطية، وأسماء الأفعال والأصوات، والفعلين (نِعْمَ، وبِئْسَ)، وجملة النداء، ولعلّ ذلك يرجع إلى أنّ هذه الأحكام الخاصة بالجملة الفعلية ليست على القدر الكافي من الاتّساق في الخصائص والمقومات. (ينظر: أبو المكارم، الجملة الفعلية،٢٠٠٧: ١١).

فقد جاءت هذه الدراسة محاولة رسم حدود الجملة الفعلية المتّفق عليها من خلال عرض الخلاف حول مسائلها؛ لإدخال فيها ما هو منها، واستبعاد ما ليس منها.

وتمثلت هذه الدراسة في مبحثين، أولهما: ما فيه خلاف من التراكيب الإسنادية، وثانيهما: ما فيه خلاف من التراكيب غير الإسنادية، ثم ذيلت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم نتائجها.

المبحث الأول

التراكيب الإسنادية

الحدّ الأول- جملةٌ متّفق على فعليتها:

ويتكون هذا التركيب من فِعْلٍ يتقدّم على مرفوعه (فعل + فاعل)، فلا خلاف بين النحاة قديمًا، وحديثًا على أنَّ هذا التركيب اللّغوي من قبيل الجملة الفعلية؛ سواء كان المرفوع اسمًا صريحًا، أو مضمرًا، أو مصدرًا مؤولًا، نحو: (قامَ محمدٌ)، و(قُمْ)، و (يعجبني أنْ تقومَ)، وسواء كانت صورة هذا التركيب ببناء الفعل للمعلوم، أو للمجهول، فقد عبّر عن ذلك النحاة بأصلي الصيغة، وغير أصلي الصيغة، قال ابن هشام في تعريف الفاعل: "اسمٌ، أو ما في تأويله، أُسنِد إليه فعلٌ، أو في تأويله، مُقدمٌ عليه، أصلي المحلّ، والصيغة". (ابن هشام، د. ت: ٨٣/٢، والأزهري، ٢٠٠٠ :٣٩٢/١).

ولا اعتبار في ذلك لوجود المكملات من عدمه في توجيه هذا التركيب، فالعبرة في ذلك هو تقدم الفعل (المسند) على مرفوعه (المسند إليه)؛ بغض النظر عن المكملات في أيّ موضع من حيث التقديم أو التأخير، فيخرج بذلك ثماني صور، أربعة منها مع الفعل المبني للمعلوم، وأربعة مع الفعل المبني للمجهول، على النحو الآتي:

- فعل + المرفوع.
- المرفوع + مكملات.
- فعل + المكملات + المرفوع.
- المكملات + الفعل + المرفوع. (ينظر: أبو المكارم، الجملة الفعلية، ٢٠٠٧: ٥٧).

والعلّة في هذا أنّ النحاة جعلوا من أحكام الفاعل (المرفوع) تأخّره على عامله، قال الكيشي: "وحدّه: المسند إليه من فِعْلٍ، أو شبهه، مقدمًا عليه أبدًا، كقولك: ضربَ زيدٌ، وضاربٌ زيدٌ، وحَسنٌ وجهُهُ، وافقه ما أسند إليه". (الكيشي،١٩٨٧، ١٠١، وينظر: الأستراباذي، ١٩٩٦: ١٨٧/١-١٨٨).

وقد علّل النحاة أنّ تقدم المسند إليه على عامله يوقع التباس الفاعل بالمبتدأ، وأنّ الفعل والفاعل بمثابة الكلمة الواحدة؛ إذ لا يجوز تقدّم بعض الكلمة على بعضها. (ينظر: الأزهري، ٢٠٠٠: ١ /٤١٢ ، والسيوطي، ١٩٨٥: ١/٣٤٦).

الحدّ الثّاني– جملة اسمية خبرها جملة فعلية:

ويتكون هذا التركيب من فِعْلٍ يسبقه اسم مرفوع (اسم مرفوع + فعل)، نحو: (محمّدٌ قامَ)، و(محمّدٌ يقومُ)، فقد اختلف النحاة في توجيه هذه التركيب اللغوي، فذهبوا إلى مذهبين:

أولهما: ويمثله جمهور النحويين الذين جعلوه من قبيل الجملة الاسمية، ولعلَّ هذا التوجيه يعود إلى ربط النحاة نوع الجملة باعتبار شكلها، وما تصدرت به، فإنْ كان المتصدِّرُ اسمًا فهي جملة اسمية، وإنْ كان المتصدِّر فعلًا فهي جملة فعلية، وهذه القسمة قديمة قدم النحو، وكان رائدها سيبويه، ومن ذلك قوله: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام" (سيبويه، ١٩٨٨: ٢/١٢٦)، وقوله: "فإذا لم يريدوا هذ المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فِعلًا كقوله: (يقوم زيدٌ)، و(قام زيدٌ) قُبِّح؛ لأنّه اسمٌ..." (سيبويه، ١٩٨٨: ٢/١٢٧)، وسار على نهجه المبرد في اعتبار صدر الجملة هو محور التفريق بين أنماط الجملة فقد قال: "فإذا قلت: عبد الله قامَ، فـ(عبدُ الله) رُفِعَ الابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في (قام) فاعلٌ". (المبرد، ١٩٧٩: ٤/١٢٨)، وقد ساق كثيرًا من الحجج والبراهين؛ لإثبات أنّ هذا التركيب من قبيل الجملة الاسمية، وكذلك ابن السراج قد ذهب إلى المذهب نفسه بأنّ صدر الجملة هو معيار التفريق في الجملة، واعتبار هذا النوع من التراكيب جملة اسمية من ذلك قوله: "والاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بُنِيَ للفاعل، ويجعل الفعل حديثًا عنه، مقدمًا قبله كان فاعلًا في الحقيقة، أو لم يكن، كقولك: (جاء زيدٌ)، و(مات عمروٌ)، وما أشبه ذلك، ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بُنِيَ للفاعل؛ أَي: ذكرت الفعل قبل الاسم؛ لأنّك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء". (ابن السراج، ١٩٨٥: ١/٧٢–٧٣)، وكذلك ابن يعيش الذي أوجب اسمية هذا النمط التركيبي لاعتبار صدر الجملة، ولأنّه عُرضَى للعوامل اللفظية، في قوله: "وذلك نحو: قامَ زيدٌ، وسيقومُ زيدٌ، وهل يقوم زيدٌ؟ و(زيدٌ) في جميع هذه الصور فاعلٌ، من حيث إنَّ الفعل مسندٌ إليه، ومقدمٌ عليه؛ سواءٌ فَعَلَ، أم لم يَفْعَل، ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحًا أنّك لو قدمت الفاعل، فقلت: (زيد قام)، لم يبقَ عندك فاعلًا، وإنما يكون مبتدأ، أو خبرًا مُعَرَّضًا للعوامل اللفظية".(ابن يعيش،٢٠٠١: ١/٢٠١).

ويُلخّص أبو حيان هذه القضية الخلافية بقوله: "فذهب البصريون على أنّه يجب تقديم العامل على الفاعل، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فيجيز الكوفيون: الزيدانِ قامَ ، والزيدونَ قامَ، ولا يجيز ذلك البصريون". (أبو حيان، ١٩٩٨: ٣/١٣٢٠، وينظر: ابن مالك، ١٩٩٠: ٢/١٠٧، وابن عصفور ١،١٩٨٢/١٥٧).

فجمهور النحويين يجعلون هذا التركيب من قبيل الجملة الاسمية بالنظر إلى شكل الجملة، ونوع الكلمة المتصدرة فيها، والعلّة في ذلك أنّ من أحكام الفاعل عندهم عدم جواز تقدمه في عامله؛ خشية اختلاطه بالمبتدأ من ناحية، وأنّ الفعل والفاعل عندهم بمثابة الكملة الواحدة، فلا يجوز تقدم بعض الكلمة على بعضها. (ينظر: ابن الأنباري، ١٩٥٧: ٧٩، وابن مالك، ١٩٨٢: ٣/٥٨٤).

ثانيهما: ويمثله الكوفيون، والأخفش من البصريين الذين ذهبوا إلى أنّ هذا التركيب من قبيل الجملة الفعلية؛ وذلك لأنّهم يجيزون تقدّم الفاعل على عامله. (أبوحيان، ١٩٩٨: ٣/١٣٢٥)، فقد قال السيوطي: "والصحيح، وعليه البصريون أنّه يجب تأخر الفاعل على عامله، وجوّز الكوفية تقديمه نحو: (زيدٌ قامَ)". (السيوطي، ١٩٩٨: ١/٥١١).

أمّا النحاة المحدثون فبينَ مؤيدٍ للجمهور، ومؤيدٍ للكوفيين، ومنهم الأستاذ/ إبراهيم مصطفى الذي يرى أنّ حكم الجمهور على مثل هذا التركيب حكم نحوي صناعي، لا أثر له في الكلام، وذلك في قوله:" أمّا الأسلوب العربي فإنك تقول: (ظَهَرَ الحقُّ)، و(الحقُّ ظَهَرَ) تُقدِّم المسند إليه، أو تُؤخِّرُه، وكلا الكلامين سائغ مقبول عند النحاة جميعًا، ولكنّ النحاة، والبصريين خاصة يحرمون أنْ يتقدم لفظ (الحقّ) في (ظهرَ الحقُّ)، وهو فاعل كما يحرمون أن يتأخّر المبتدأ من (الحقُّ ظهرَ)، وهو مبتدأ، فالحكم إذًا نحوي صناعي، لا أثر له في الكلام، وليس مما يُصَحَّح به أسلوب، أو يزيّف، وإنّما هو وجهٌ من أوجه الصناعات النحوية المتكلّفة، لا يعنينا أن نلتزمه؛ بل يجب أن نتحرر منه". (مصطفى، ٢٠١٣: ٢٥٥).

أمّا الدكتور/ مهدي المخزومي فقد اعترض على النحويين في تقسيماتهم للجملة، وعدّهم غير موفقين في تحديد صنفيها: الاسمية، والفعلية؛ لأنّهم اعتبروا المعيار في هذه القسمة هو صدرها، إذ عدّ هذا التحديد ساذجًا يقوم على التفريق اللفظي المحض. (المخزومي، ١٩٨٦: ٣٩)، فقد أراد أن يصحّح ما وقع به النحاة القدماء من تعسف، وارتباك من خلال إعادة النظر في تحديد الجملة الفعلية والاسمية؛ إذ يحاول الوصول إلى تفريق يدخل في كلا القسمين ما هو منه، ويخرج من كليهما ما ليس منه، فالجملة الفعلية عنده هي الجملة التي يدّل فيها المسند على التجدد، أو التي يتّصف فيها المسند اتّصافًا متجدّدًا، أو بعبارة أخرى هي التي يكون فيها المسند فِعلًا؛ لأنّ الدلالة على التجدد تُستمَدّ من الأفعال وحدها، فجملة (طلعَ البدرُ)، و(البدرُ طلعَ)– عنده– هي جملة فعلية، لا اسمية، يقول: "إنّ القول بأنّ جملة (البدرُ طلعَ) فعلية يبعدنا عن هذه التأويلات، والتقديرات التي لا طائل تحتها؛ لأنّ اعتبارها فعلية تجعل (البدر) فاعلًا تقدّم، أو تأخّر، وليس بممتنع أن يتقدم الفاعل، كما تصوّر النحاة المناطقة، وخاصّة إذا عرفنا أنّ النحاة الكوفيين كانوا يذهبون إلى جواز تقدم الفاعل، وأنهم ذهبوا إلى هذا؛ لأنّهم عثروا من الشواهد ما يؤيد مذهبهم". (المخزومي، ١٩٨٦:

٤٤)، وبذلك نرى الدكتور/ المخزومي قد خالف جمهور النحاة، ووافق الكوفيين في اعتبار هذا التركيب من قبيل الجملة الفعلية، لكنه يأتي بعلّة جديدة للتمييز بين نمطي الجملة الاسمية والفعلية، وهي أنّ الجملة الفعلية عنده ما أفاد فيها المسند التجدد، وهو الفعل المتجدد، أمّا الاسمية فهي التي أفاد المسند الدوام والثبات، فالخلاف بين الجملتين الاسمية، والفعلية عنده، خلاف بين فعل متجدد، واسم ثابت دائم، أمّا القدماء فقد اهتموا بصدر الجملة، فهو يفصل بين الجملة الفعلية، والاسمية بعلّة التجدد الحاصلة من المسند من (الفعل)، إلّا أنّ هذا ينطبق على بعض الأفعال في العربية نحو: (طلع البدرُ)، و(البدرُ طلعَ)، و(محمدٌ قامَ)، و(محمدٌ يقومُ)، فهناك من الأفعال ما لا يحمل معنى التجدد؛ بل يفيد الثبات، والدوام مع أنّها تقوم بالوظيفة نفسها في الجملة، وتدخل في التركيب نفسه، نحو: (الرجلُ ماتَ)، و(الزرعُ فَنِيَ)، ونحوه.

وكذلك الدكتور/ إبراهيم السامرائي الذي رأى أنّ البصريين قد فرّوا من اعتبار جملة (محمد سافر) جملة فعلية، وأنّ (محمد) فاعلٌ للعفل (سافر) المتأخّر؛ لأنّهم يعدون الفعل عاملًا ذا أصالة في العمل، فكان حقّه التقديم، فإذا تأخّر هذا الفعل فليس لهم إلا أن يعدوه مبتدأ، والفعل لا يمكن أن يخلو من فاعل، وهو الضمير العائد على الاسم المتقدم، وأنّ الكوفيين قد اختصروا هذه المسألة باعتبار الاسم المتقدم هو الفاعل للفعل المتأخر عنه، وأنّ عندهم معنى (سافرَ محمدٌ)، و(محمدٌ سافرَ) لا يختلفان في المادة النحوية، إنّما هو خلاف في الأسلوب، والعناية بلفظ من الألفاظ تقضّى تقديمه عندهم، فهو يعد أنّ مثل هذا التركيب (محمدٌ سافر)، و(سافرَ محمدٌ) من قبيل الجملة الفعلية، وعلّة ذلك عنده أنّ المسند في الجملتين (فِعْلٌ)، فهو بذلك يؤيد الدكتور/ المخزومي في تصنيف هذا التركيب من قبيل الجملة الفعلية، إلا أنّه يخالفه بالعلّة، وهي أنّ المسند في الجملتين فِعْلٌ، بينما الدكتور المخزومي كانت علته التجدد الحاصلة من الفعل، يقول: "أمّا نحن فنقول: (محمدٌ سافرَ)، و(سافرَ محمدٌ) جملتان فعليتان ما دام المسند فعلًا، وليس لنا أن نلصق التجدد بالفعل، لأنّ ذلك ليس من منهجنا، ولأنّ الشواهد لا تؤيّد هذا التجدد المزعوم، وكيف لنا أن نفهم التجدد، والحدوث في قولنا: (ماتَ محمدٌ)، و(هلكَ خالدٌ)، و(انصرفَ بكرٌ)، فهذه الأفعال كلّها منقطعة، لم يكن لنا أن نجريها على التجدد". (السامرائي،١٩٨٣: ٢٠٤).

أمّا الدكتور/ علي أبو المكارم فقد صنّف هذا التركيب في إطار الجملة الفعلية أيضًا موافقًا بذلك الكوفيين؛ لأنّ التركيبين يحملان المعنى نفسه؛ بغضّ النظر عن تقدم المسند، أو تأخره، يقول: "وثانيها: أنّ النحاة يفرّقون كما رأينا بين جملتي (الحقُّ ضاعَ)، أو(الحقُّ يضيعُ)، وجملتي (ضاعَ الحقُّ)، أو (يضيعُ الحقُّ) حيث يقرّرون أنّ الأوليين من قبيل الاسمية، والثانيتين من قبيل الفعلية، بيدَ أنّ ملاحظة المعنى لا تؤيّد هذا التقسيم؛ إذ أنّ المعنى الذي تُفيده جملة (الحقُّ ضاع) هو المعنى نفسه الذي تفيده جملة (ضاع الحقُّ)، وهو نسبة الضياع إلى الحقّ خلال فترة زمنية محددة".

(أبو المكارم، الجملة الفعلية، ٢٠٠٧: ٣٣)، كما أنّه يربط التقديم بأهمية المتقدم بالنسبة للعناصر المشاركة في الموقف اللغوي: "وكلّ ما هنالك من فارقٍ بين الجملتين أنّ جملة (الحقُّ ضاع) يتقدم فيها الاسم، في حين أنّ جملة (ضاعَ الحقُّ) قد يتقدم فيها الفعل، وهذا التقدم للاسم، أو الفعل مرتبط بأهمية المتقدم للعناصر، أو الأطراف المشاركة في الموقف اللغوي". (أبو المكارم، الجملة الفعلية، ٢٠٠٧: ٣٣)، فهو يعترض على النحاة البصريين الذي يضعون هذا التركيب (محمدٌ قامَ) في نطاق الجملة الاسمية من خلال رعاية شكل الجملة فسحب؛ لتصدرها باسمٍ، فرأى أنّ التحليل اللغوي يفرض رفض ما قاله الجمهور، والأخذ بما ذهب إليه الكوفيون؛ لأنّ التصنيف الشكلي عند الجمهور أساس واهٍ لا ينهض مقياسًا صحيحًا لتصنيف الجملة العربية، وتجعل الأخذ به ضربًا من الأخذ العشوائي. (أبو المكارم، الجملة الفعلية،٢٠٠٧: ١٣٦).

ومن المحدثين الذي يؤيدون البصريين بأنّ هذا التركيب يدخل في تصنيف الجملة الاسمية الدكتور/ فاضل السامرائي، والذي علّل ذلك بقبوله للنسخ في قوله: "والراجح فيما أرى أنّ نحو: (محمدٌ يحضرُ) جملة اسمية، لا فعلية؛ وذلك لجواز دخول النواسخ عليها، وهي لا تدخل إلّا على الجمل الاسمية، نحو: (إنّ محمدًا يحضرُ)، ولو كانت الجملة فعلية لم تدخل عليها النواسخ". (السامرائي، ٢٠٠٧: ١٥٩، وينظر: السامرائي، ٢٠٠١: ٩٥).

وكذلك الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف الذي علّل ذلك بانتمائها إلى خصائص الجملة الاسمية في قوله: "وإذن كان النحاة على صواب عندما قالوا: إنّ جملة (محمدٌ قامَ) جملة اسمية، لا فعلية؛ وذلك لانتمائها إلى خصائص الجملة الاسمية منظورًا إليها من زاوية نظام البدائل الممكنة". (عبد اللطيف،١٩٩٦: ٣٩).

وكذلك الدكتور/ محمد عيد حين مثّل للخبر الجملة، فقد أتى بهذا التركيب من باب الجملة الاسمية في قوله: "الخبر الجملة: يقصد به ما تَكَوَّنَ من جملة كاملة فعلية، أو اسمية، تقول: العلم يحتاج للإخلاص، والعلم طريقه شاقّ". (عيد، ١٩٧٥: ٢١١– ٢١٢).

ويرى الباحث أنّ هذا التركيب الأَوْلَى أنْ يكون من قبيل الجملة الاسمية لعدة أسباب، لعل منها:

– قبولها النسخ، فالنسخ من خصائص الجملة الاسمية، فنقول: إنّ محمدًا قامَ.

– إذا تمّ إعراب (محمد) في مثل جملة (محمدٌ قامَ) فاعلًا مقدمًا، فماذا يعرب الضمير المستتر في الفعل؟ وإلّا أصبح الفعل فارغًا من الضمير، وإذا كان هذا فينبغي خلوّه أيضًا في مثل قولك: (الرجلان قاما)، و(الرجال قاموا)، وهذا يتنافى مع خصائص اللغة؛ إذ لا يجوز أن تقول: (الرجلانِ قامَ)، و(الرجالُ قامَ).

– قد يَحُولُ بين المرفوع المتقدم والفعل ما له صدر الكلام، نحو: (محمدٌ هل قام؟)؛ إذ لا يصحّ أن

يعرب المرفوع المتقدم فاعلًا للفعل المتأخر؛ لوجود الفصل بـ(هل)، يقول المبرد: ومن ذلك أنّك تقول: (عبد الله هل قام، فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله". (المبرد، ١٩٧٩: ١٢٨/٤).

– إذا كان المرفوع المتقدم اسمًا موصولًا، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ (الشعراء ٧٨)، فهل يعرب المتقدمُ فاعلًا؟ وتبقى صلة الموصول بلا عائد؛ إذ لا خلاف بين النحاة على أنّهم يجعلون للموصول عائدًا، وهل يجوز أن تتقدم جملة الصلة على الموصول؟ فكل هذه العلّل تجعل هذا التركيب من قبيل الجملة الاسمية، لا الفعلية.

الحدّ الثالث– الجملة الاسمية المنسوخة بالأفعال:

ويمثل هذا التركيب الجملة المنسوخة بـ(كان) وأخواتها، وبـ(كاد) وأخواتها، بـ(ظنّ) وأخواتها، ويُكتفَى بالحديث هنا عن (كان)، و(ظنّ):

-جملة (كان):

فقد ذهب البصريون إلى أنّ خبر (كان) منصوب على المفعولية مجازًا؛ لشبهه به، ويُسَمَّى خبرها حقيقة؛ لأنّ (كان) تقع على الضمير في نحو قولك: (كنّاهم)، و(لم نكنهم)، كما تقول: (ضربناهم)، و(لم نضربهم)، ولكونه هو خبر المبتدأ بعينه، فهو عندهم يشبه الفعل التامّ المتعدي لواحد، يقول سيبويه: "وتقول: كنّاهم، كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونُهم، كما تقول: إذا لم تضربهم فمن يضربهم". (سيبويه، ١٩٨٨: ٤٦/١، وينظر: المبرد، ١٩٧٩: ١٢٦/٤)، فالقياس عندهم ألّا تفعل هذه الأفعال شيئًا؛ لأنّها ليست أفعالًا صحيحة، فقد دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه، فقد عملت تشبيهًا لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين، نحو: (ضرب)، فرفع اسمها تشبيهًا بالفاعل من حيث هو مُحدَّث عنه، ونصب الخبر تشبهًا بالمفعول. (ينظر: السيوطي،١٩٩٨: ٣٥٣/١)؛ لذلك نجد ابن يعيش يطلق عليها (أفعال عبارة)؛ أي: أفعال غير حقيقية؛ لأنّها لا تدلّ على حدث؛ بل تدلّ على زمان فقط ٠.(ينظر: ابن يعيش،٢٠٠١: ٣٣٦/٤). ويرى الرضى: أنّ تسمية مرفوعها بالاسم أَوْلَى من تسميته فاعلًا؛ لأنّ الفاعل مصدر الفعل، وأنّ تسمية منصوبها خبرًا أولى من تسميته مفعولًا؛ لأنّه يمكن الاستغناء عن المفعول به، فبينما منصوبها لا يمكن الاستغناء عنه. (ينظر: الأستراباذي، ١٩٩٦: ١٨٨/٤).

وذهب الكوفيون إلى أنّ خبر (كان) منصوب على الحال، فعندهم (كان) فعل غير متعدّ، وذهب الفرّاء إلى أنّه منصوب في التشبيه بالحال، فـ(كان زيدٌ ضاحكًا) عنده مثل (جاء زيدٌ ضاحكًا). (ينظر: ابن الأنباري، ٢٠٠٢: ١٢٩/١، والعكبري، ١٩٧٦: ٢١٩، وابن الشجري، ١٩٨٧: ١٢١).

ويلاحظ من هذا الخلاف أنّ جملة (كان) وأخواتها تعدّ من قبيل الجملة الاسمية عند البصريين،

ومن قبيل الجملة الفعلية عند الكوفيين الذين يرون عدم اختلاف هذه الأفعال عن سائر أفعال العربية (ينظر: السامرائي، ١٩٨٣: ٥٨)، فلا يوجد في نظرهم أفعال ناقصة.

أمّا النحاة المحدثون فقد اختلفوا في ذلك أيضًا، فيرى الدكتور/ شوفي ضيف: أنّ وجهة نظر البصريين في إعراب جملة (كان) وأخواتها باعتبار المرفوع بعدها اسمها، والمنصوب بعدها خبرها فيه خلل كبير قد دخل على الجملة الفعلية، وعلّل ذلك بأنّ الفعل فيها وحده دون أفعال العربية جميعًا فعل ناقص، لا فاعل له، والمرفوع التالي ليس فاعلًا؛ بل هو اسم لها، والمنصوب لا يدخل في منصوبات الجملة الفعلية؛ بل هو خبر منصوب، ويرى أنّ الخروج من هذا الخلل في غاية السهولة بفضل المدرسة الكوفية. (ضيف، ١٩٨٢: ١٢)، فهذه الجملة من وجهة نظره جملة فعلية، باعتبار المرفوع بعدها فاعلًا لها، والمنصوب حالًا، فهو يعدّ (كان) وأخواتها أفعالًا لازمة، والأفعال اللازمة في العربية ما أكثرها.

أمّا الدكتور/ إبراهيم السامرائي فيرى أنّ هذه الأفعال لا تختلف عن أفعال العربية الأخرى في شيء من عناصر الفعلية في الدلالة على الحدث المقترن بزمان ما، ولا يمكن سلب الحدث من هذه الأفعال، فتصبح كأنّها موادّ جامدة، وأنّ هذه الأفعال قد تطورت في الاستعمال حتى صارت لا تكتفي بفاعلها، كما هو الحال فيما أسموه بـ(كان) التامّة التي يتضح فيها الحدوث، فقد قالوا فيها تامة، لدلالتها على الحدث. فقد تطورت هذه الأفعال في الاستعمال، فانتقلت من هذه الصورة القاصرة المكتفية بفاعلها إلى شيء آخر يفتقر إلى المنصوب المكمّل للمعنى الذي يقتضيه المعنى الجديد، وبسبب هذا الافتقار أرادوا أن يجعلوها مخالفةً لمجموع أفعال العربية، فاخترعوا لها هذه التسمية الناقصة. (السامرائي، ١٩٨٣: ٥٤-٦٣).

أمّا الدكتور/ مهدي المخزومي فيرى أنّ هذه الأفعال ليست سواءً في الدلالة، ولا في الاستعمال، وأنّه ينبغي فصل الفعلين: (صار)، و(ليس) عنها؛ لأنّ الفعل (صار) يدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ وخبر، نحو: صار الطين إبريقًا، وصار الحقّ باطلًا، وأنّ ما يعرب بعده لا خبرًا، ولا مفعولًا؛ إنّما هو تمييز، لأنّه يَمِيط الإبهام في نسبة الصيرورة إلى الفاعل، أمّا الفعل (ليس) فلأنّه يدلّ على نفي الخبر عن المبتدأ، فعندما تقول: (محمد قائمٌ) فيه وصف لـ(محمد) بالقيام، أمّا عندما تقول: (ليس محمدٌ قائمًا) ففيه نفي لـ(محمد) عن القيام، كما أنّ الخبر يجب أن يكون هو المبتدأ نفسه، فالقائم محمدٌ في قولك: (محمدٌ قائم)، والاسم المنصوب منصوب على الخلاف؛ لأنّه ليس هو نفسه، كما أنّه قسّم هذه الأفعال ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يدلّ على الكينونة العامّة، ويتمثل في (كان)، وينبغي أن يلحق بها (استقرّ، وحصل، ووُجِد، حدث).

القسم الثاني: يدلّ على الكينونة الخاصّة، وتتمثل في: (أصبح، وأمسى، وأضحى، وظلّ، وبات)، وينبغي أن يلحق بها الفعل (غدا).

القسم الثالث: يدلّ على الكينونة المستمرة، وتتمثل بـ(ما زال، وما أنفك، وما برح، وما فتئ)، ويُلْحِقُ بها: (استمرّ، ومادام، وما وُجد، وما استقرّ، وما حصل)؛ لدلالتها على الوجود المستمر.

ونراه يحذو حذو الكوفيين في تسمية المنصوب بعدها حالًا، لا خبرًا؛ لأنّه يبين هيئة خاصّة للموجود المتحدث عنه. (ينظر: المخزومي، ١٩٨٦: ١٧٦-١٨٤).

ويرى الدكتور/ فاضل السامرائي أنّ ثمة اضطرابًا فيما نُقل عن الكوفيين في هذا الشأن، وأنّ هناك نحاة آخرين نقلوا عنهم كما قال البصريون في أنّ (كان) وأخواتها ترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها، وقد استند على بعض أقوال النحاة؛ كالسيوطي في قوله: "وذهب الكوفيون إلى أنّ (هذا)، و(هذه) إذا أُريد بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع، وخبر منصوب" (السيوطي، ١٩٩٨: ٣٥٩/١)، وقول الخضري: "﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ (البقرة ٢٨٠) جوّز الكوفي نقصها على حذف الخبر؛ أي: من غرمائكم، ويرده أنّ الخبر لا يحذف في هذا الباب كما مرّ". (الخضري، ٢٠٠٣: ٢٢١/١)، وأنّ الكوفيين قد صرحوا بقسمة الأفعال إلى قسمين: تامّة، وناقصة، وأنّ المنصوب بـ(كان) خبر، لا حال، وأنّ هناك تضاربًا في النقل عنهم، وموقف الكوفيين من الأفعال الناقصة لا يختلف عن البصريين؛ بل ذهبوا في ذلك إلى أبعد منهم حين زادوا أفعالًا أخرى كالفعل (مرّ)، واستند في ذلك على مثل قول ابن السراج: "وتقول مررت بزيد واقفًا، فتنصب (واقفًا) على الحال، والكوفيون يجيزون نصبه على الخبر، يجعلونه كنصب خبر (كان)، وخبر الظنّ" (ابن السراج ١٩٨٥: ٢٢٠/١)، وقول ابن عصفور: "وزاد الكوفيون في أفعال هذا الباب (مررت) إذا لم ترد بها المرور الذي هو انتقال الخطى؛ بل تكون بمنزلة (كان)، وذلك نحو قولك: مررت بهذا الأمر صحيحًا؛ أي كان هذا الأمر صحيحًا عندي".(ابن عصفور،١٩٨٢: ٣٧٦/١).

فالدكتور/ فاضل السامرائي يرى أنّ الكوفيين لا يختلفون عن البصريين تجاه هذه الأفعال في اعتبارها ناسخة ناقصة تفتقر إلى خبر. (ينظر: السامرائي، ٢٠٠١: ٦٥-٨٢)، إلا أنّه يعدّ جملة (كان) وأخواتها من قبيل الجملة الفعلية، لا الجملة الاسمية، ويتضح هذا من خلال تعريفه للجملة الفعلية في قوله: "والجملة الفعلية هي التي صدرها فعل، نحو: حضرَ محمدٌ، وكان محمدٌ مسافرًا، وظننت أخاك مسافرًا". (السامرائي، ٢٠٠٧: ١٥٧).

وكذلك الأمر عند الدكتور/ فخر الدين قباوة في قوله: "الجملة الفعلية هي التي صدرها فعل تام، أو ناقص". (قباوة، ١٩٨٩: ١٩).

وقد أسماها الدكتور/ محمد إبراهيم عبادة، بالمركب الفعلي الصوري؛ لعدم وجود علاقة إسنادية

لهذه الأفعال، وأنّ وظيفتها تحويل المركب الاسمي الإسنادي (الجملة الاسمية) إلى مركب فعلي (جملة فعلية)، والفرق بينها وبين الأفعال التامة أنّها تدلّ على الزمن الخاصّ للعلاقة الإسنادية بين المبتدأ والخبر. (ينظر: عبادة، ٢٠٠١: ٦٢- ٦٧).

أمّا الدكتور/ تمّام حسّان فيرى أنّ هذه الجملة من قبيل الاسمية، وأنّها هذه الأفعال عبارة عن أدوات نقلت من الفعلية، ودخلت على المبتدأ والخبر؛ لتدلّ على ارتباط وصف المبتدأ بالخبر بزمن معين، فهذه الأفعال تدلّ على الحدث والزمن في وقت معًا في الأصل، فإذا خلت من معنى الحدث، وخلصت لمعنى الزمن فهي ناقصة، ومنقولة من الفعلية إلى معنى الأداة، ولا يبقى لها سمات الفعلية إلا التصرف (ينظر: حسان، ٢٠٠٠: ١١٢)، وشاركه في هذا الرأي الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف حين جعل هذه الأفعال على غير الحقيقة؛ لأنّ الفعل الحقيقي يدلّ على معنى، وزمان، وهذه الأفعال تدلّ على زمان فقط، فلمّا نقصت دلالتها كانت ناقصة، فهي عنده أدوات فعلية تشارك الفعل من جهة التصرف واللفظ، وإن لم تكن لها دلالتها. (ينظر: عبد اللطيف، ١٩٩٦: ١٢٣).

ويرى الدكتور/ علي أبو المكارم أنّ هذه الجملة من قبيل الجملة الاسمية أيضًا، وأنّ ما أحدثته هذه الأدوات من تقييد في الجملة الاسمية يدور حول ربط الحكم المستفاد بالزمن سلبًا، أو إيجابًا، ذلك أنّ هذه الأدوات لم تعد برغم كونها أفعالًا تحمل أحداثًا كما تحملها بقية الأفعال، وإنّما اقتصرت دلالتها على الزمن فحسب؛ فضلًا عن حاجتها إلى منصوب بعدها، وعدم الاكتفاء بالمرفوع. (ينظر: أبو المكارم، الجملة الاسمية، ٢٠٠٧: ٧٨).

ويرى الباحث أنّ هذه الجملة– جملة (كان)، وأخواتها– تعدّ من قبيل الجملة الاسمية؛ لأنّ العلاقة الإسنادية بين المبتدأ والخبر لا تتغير بدخول هذه الأفعال، فهي لا تتدخل في عملية الإسناد الأصلي كما تفعله الأفعال الحقيقة التامّة، ورغم خصائصها الفعلية من حيث التصرف، والدلالة الزمانية، وإنّما يؤتى بها لأداء وظيفة معينة من جهة ربط المعنى المستفاد، وتقييده بالزمن الذي أفادته.

-جملة (ظن) وأخواتها:

وما قيل في جملة (كان) وأخواتها يقال في جملة (ظنّ) وأخواتها، فخبر (كان) هو المفعول الثاني لـ(ظنّ). (ينظر: ابن الأنباري، ٢٠٠٢: ١/١٢٣- ١٢٤)، وقد أسماها سيبويه بالأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أن أحد المفعولين دون الآخر، وعلّل ذلك بقوله: "وإنّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا، إنّما أردت أن تُبيّن ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينًا، أو شكًّا، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك من هو، فإنّما ذكرت ظننت ونحوه؛ لتجعل خبر المفعول الأول يقينًا أو شكًّا، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك، أو تقيم عليه في اليقين".(سيبويه،١٩٨٨: ٤/٣٩- ٤٠).

فهذه الجملة تتكون من عملتين إسناديتين: إسناد أصلي، وهو ما بين المفعولين: الأول، والثاني، وهما في الأصل المبتدأ والخبر، وإسناد ثانٍ بين الفعل الناصب ومرفوعه، وقد عبّر عن ذلك ابن يعيش في قوله: "اعلم أنّ هذه الأفعال غير مؤثرة، ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنّما هي أمورٌ تقع في النفس من علم، وظنّ، وشكّ". (ابن يعيش،٢٠٠١: ٣١٨/٤)، وقد أوضح أنّ تمام الفائدة لهذه الجملة تكمن في المفعول الثاني: "والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خبرًا للمبتدأ، وذلك أنّك إذا قلت: علمت زيدًا منطلقًا، فإنّما وقع علمك بانطلاقه إذا كنت عالمًا به من قبل، فالمخاطَب، والمخاطِب في المفعول الأول سواءٌ، وإنّما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر، لا في المبتدأ". (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٣١٨/٤).

وتعدّ هذه الجملة من قبيل الجملة الاسمية أيضًا؛ لأنّ الإسناد المقصود في هذا التركيب هو الإسناد المتكوّن من المبتدأ والخبر، والذي تحوّل إلى مفعول أول، وثانٍ، لا الإسناد المكوّن من الفعل ومرفوعه، والذي جيء به للدلالة على علم، أو ظنّ، أو شكّ؛ حسب الفعل الناسخ. كما أنّ هذه الأفعال تصلح للدخول على ما دخلت عليه بقية النواسخ؛ بل تدخل على الجملة الاسمية التي لا تدخل عليها (كان) وأخواتها، وهي التي تلزم الصدارة، كأسماء الشرط، والاستفهام، والمقرون بلام الابتداء، نحو: أيهم ظننت أفضل، وقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ (الشعراء:٢٢٧)، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ (المنافقون:١).

الحدّ الرابع: الجملة الظرفية:

ويتكون هذا التركيب من اسم مرفوع يمثّل المسند إليه، وشبه جملة تمثّل المسند: (اسم مرفوع+ شبه جملة)، نحو: (زيدٌ في الدار)، و(زيدٌ عندنا)، و(في الدار زيدٌ)، و(عندنا زيدٌ)، فقد اختلف النحاة في توجيه هذا التركيب اللغوي، فذهبوا إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ويمثله الجمهور باعتباره من قبيل الجملة الاسمية، بحيث يُعدُّون المسند إليه (الاسم المرفوع) مبتدأ، وشبه الجملة (المسند) متعلقًا بمحذوف خبر المبتدأ، ويكون تقدير المحذوف باسم فاعل، أو فعل، فالتقدير: زيدٌ عندك، أو في الدار، زيدٌ كائن أو مستقر أو موجود، أو كان، أو استقرَّ في الدار، وقد اختلفوا في أي التقديرين أولى، هل تقدير المفرد، أو تقدير الفعل. (ينظر: أبو حيان، ١٩٩٨: ١١٢٥/٣، والسيوطي، ١٩٩٨: ٣١٩/١).

فقد ذهب جمهور النحاة إلى أنّ تقدير المحذوف في الجملة بالفعل بـ(كان)، أو (استقرّ) هو الأَوْلَى؛ لأنّ الأصل في العمل هو الفعل، وكذلك الحاجة إلى تعيين الصلة، يقول ابن يعيش: "واعلم أنّ أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف هل هو اسم، أو فعل؟ فذهب الأكثر إلى أنّه فعل، وأنّه من حيّز الجمل، وتقديره: زيد استقر في الدار، أو حلّ في الدار، ويدلّ على ذلك أمران: أحدهما جواز وقوعه صلة، نحو قولك: الذي في الدار زيدٌ، والصلة لا تكون إلا جملة...، والأمر الثاني: أنّ

الظرف، والجار والمجرور لا بدّ لهما من متعلق به، والأصل أن يتعلق بالفعل، وإنّما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل، ومن لفظه، ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى" (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٤/٢٣١– ٢٣٢، وينظر: ابن الأنباري، ١٩٥٧: ٧٥، والعكبري ١٣٩:١٩٩٥، و ابن عقيل، ١٩٩١: ١: ١٦٦– ١٦٧).

ورجّح بعضهم كـ: ابن مالك، وابن عصفور، وخالد الأزهري تقدير المحذوف بالمفرد؛ لأنّ الأصل في الخبر الإفراد، لا الجملة، فيكون الخبر من قبيل المفرد، قال ابن مالك: "ورجّح بعضهم تقدير الفعل بأنّه متعين في صلة الموصول، وهذا ليس بشيء؛ لأنّ الظرف الموصول به واقع موقعًا لا يغني فيه المفرد؛ بل إذا وقع فيه مفرد تأوّل بالجملة، والظرف المخبر به واقع موقعًا هو المفرد؛ بل إذا وقع فيه مفرد تأوّل بالجملة، والظرف المخبر به واقع موقعًا هو المفرد بالأصالة، وإذا وقعت الجملة فيه تأوّلت بمفرد، فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر". (ابن مالك، ١٩٩٠: ١/٣١٨، وينظر: الأشموني، ١٩٥٥: ١/٩٣، والأزهري، ٢٠٠٠: ١/٢٠٦).

وكذلك ابن عصفور من خلال الأمثلة التي ضربها في قوله: "فأمّا المفرد فلا يخلو أن يكون ظرفًا، أو مجرورًا، أو غير ذلك، فإن كان ظرفًا أو مجرورًا فإنه يحتمل ضميرًا مرفوعًا عائدًا على المبتدأ، وذلك نحو: زيدٌ عندَك، وعمروٌ في الدارِ، ألا ترى أنّ التقدير كما تقدم: عمروٌ مستقرٌ في الدار، وزيدٌ كائنٌ عندك". (ابن عصفور، ١٩٨٢: ١/٣٤٠– ٣٤٩).

فعلى هذا التقدير سواء بالمفرد، أو بالجملة يكون عندهم هذا التركيب: (زيدٌ في الدار، أو زيدٌ أمامَك) من قبيل الجملة الاسمية.

أمّا المذهب الثاني فيمثله الكوفيون، والأخفش، والمبرد؛ إذ يجعلون هذا التركيب من قبيل الجملة الفعلية، فيوجبون ارتفاع المسند إليه على أنّه فاعلٌ للظرف الذي يُسمّونه (المحلّ)، أو (الصفة)، ولعلّ هذه التسمية؛ لكونه محل الحلول، فيقدرون: (أمامَكَ زيدٌ)، أو (في الدار زيدٌ) بمعنى: حلَّ أمامَك زيدٌ، وحلَّ في الدار زيدٌ؛ حيث حُذِفَ الفعلُ، وأُكْتُفِي بالظرف المُسمَّى بالمحلّ، قال ابن الانباري: "وذهب الكوفيون إلى الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويُسمّون الظرف المحلّ، ومنهم من يسمّيه الصفة، وذلك نحو قولك: (أمامك زيدٌ، وفي الدار عمروٌ)، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أنّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء". (ابن الأنباري، ٢٠٠٢: ١/٢٦١، وينظر: العكبري، ١٩٧٦: ١٣٧، وأبو حيان، ٢٠٠٠: ٣/ ٣٤٧). والعلّة عندهم في ذلك أنّ الظرف يتضمن معنى الفعل، وهو (الحلول)، وأنّ الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردًا كان، أو جملة، فيوجبون رفع المسند إليه المتقدم على الفاعلية، قال الرضى: "وعند الكوفيين، والأخفش في أحد قوليه، هو فاعل للظرف؛

لتضمنه معنى الفعل، كما قالوا نحو: قائمٌ زيدٌ، وإنّما قال الكوفيون ذلك؛ لاعتقادهم أنّ الخبر لا يتقدم على المبتدأ، مفردًا كان، أو جملة، فيوجبون ارتفاع (زيد) في نحو: (في الدار زيدٌ، وقائمٌ زيدٌ) على الفاعلية". (الأستراباذي، ١٩٩٦: ٢٤٨/١، وينظر: الشجري، ١٩٨٧: ٣٣، والكنغراوي: ١٣٦٨هـ: ٥٧٢).

أمّا المذهب الثالث فيُعِدّ هذا التركيب قسمًا مستقلًا من أقسام الجملة العربية يقف جنبًا إلى جنب مع الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، ويُسمَّى الجملة الظرفية؛ بحيث لا يقدّر محذوف في شبه الجملة، إنّما يكون الظرف، أو الجار والمجرور هو نفسه الخبر، ولعلّ أوّل من ذكر هذا المصطلح (الجملة الظرفية) هو أبو علي الفارسي حين قال: "وأمّا الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب: الأول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني: أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث: أن تكون شرطًا وجزاء، والرابع: أن تكون ظرفًا". (الفارسي، ١٩٩٦: ٩٢)، ومَثَّلَ للجملة الظرفية: بـ(البيعُ في السوق)، و(الصلاةُ في المسجد)، و(زيدٌ في الدار)، و(عمروٌ في المسجد) (الفارسي، ١٩٩٦: ٩٥). وقد أشار ابن عقيل إلى أنّ هذه القسمة هي قسمة أبي بكر بن السراج في قوله: "وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنّ كلًّا من الظرف، والجار والمجرور قِسم برأسه، وليس من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات". (ابن عقيل،١٩٩١: ١٦٧/١).

وعلى الرغم من استخدام أبي علي الفارسي هذا المصطلح فإنه لم يقصد به استقلالية هذه الجملة؛ بل ذكر ذلك ضمن أنواع الخبر مع المبتدأ؛ إذ يدرج هذا النوع في مجيء الخبر جملة، لا مفردًا، فهو بذلك يتفق مع الجمهور الذين يقدّرون الظرف، والجار والمجرور بجملة، لا بمفرد، ويتضح هذا من تفسير عبد القاهر الجرجاني لعبارة الفارسي في قوله: "واعلم أنّ من الناس من لم يعد الظرف من الجمل؛ وذلك لأجل أنّه يقدر فيه اسم الفاعل، فإذا قال: زيدٌ في الدار، قدّر مستقرٌ في الدار دون استقرّ، ويستقرّ، واسم الفاعل لا يكون جملة، وإنّما يكون جملة الفعل مع الفاعل المضمر فيه، أو المظهر، والمذهب الأصح أنّه من الجمل كما ذكره الشيخ أبو علي". (الجرجاني، ١٩٨٢: ٢٧٥/١).

وقد تبعه في هذه القسمة، واستخدام هذا المصطلح بعد قرنين من الزمان الزمخشري في قوله: "والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك: زيدٌ ذهب أبوه، وعمروٌ أبوه منطلق، وبكرٌ إن تعطه يشكرْك، وخالدٌ في الدار". (الزمخشري، ١٩٩٣: ٤٤)، وقد أقرّ ابن يعيش له هذه التبعية حين اعتبرها قسمة لفظية، وردّ تقسيمه الرباعي إلى القسمة الثنائية للجملة العربية: اسمية، وفعلية، فقد ردّ جملة الشرط إلى الفعلية، وردّ الظرف إلى الاسمية، في قوله: "واعلم أنّه قسّم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وهذه قسمة أبي عليّ، وهي قسمة لفظية،

وهي في الحقيقة ضربان: فعلية، واسمية؛ لأنّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط: فعل وفاعل، والجزاء: فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقرّ) وهو فعل وفاعل". (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٢٢٩/١).

وإذا وصلنا إلى ابن هشام الأنصاري فنجده يستخدم مصطلح الجملة الظرفية في قوله: "والظرفية هي: المصدرة بظرف، أو مجرور، نحو: أعندك زيدٌ، وأفي الدار زيدٌ؟، وإذا قدرت زيدًا فاعلًا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار، لا المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما". (ابن هشام، ١٩٩٢: ٤٣٣/٢).

وعلى الرغم من وحدة المصطلح عند الزمخشري، وابن هشام فإنّ هناك فرقًا واسعًا بينهما في تفسير المصطلح، فالزمخشري يقف عند ما يميز هذا التركيب بنماذج الجملة العربية. (أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ٢٠٠٧: ١٥)، أمّا ابن هشام فقد اشترط في هذا النوع من الجمل التصدر، والاعتماد، ولم يشترطهما الزمخشري، كما أنّ ابن هشام اعتمد على عبارات مذهبية في توجيه هذا التركيب إعرابيًا، فجملة (أعندك زيدٌ، وأفي الدار زيدٌ؟) يمكن أن تكون من قبيل الجملة الظرفية إذا جعلت (زيدًا) فاعلًا للظرف نفسه، ويمكن أن تكون من قبيل الجملة الفعلية إذا جعلت (زيدًا) فاعلًا لمتعلق الظرف، والجار والمجرور، ويمكن أن تكون من قبيل الجملة الاسمية إذا جعلت (زيدًا) مبتدأ خبره محذوف تقديره: (كائن)، أو جعلته فاعلًا سد مسد الخبر، وقد عبر عن هذا في قوله: "الثاني، نحو: (أفي الدار زيدٌ، وأعندك عمروٌ) فإنّا إنْ قدرنا المرفوع مبتدأ، أو مرفوعًا بمبتدأ محذوف تقديره: كائن، أو مستقر، فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى، وذات فاعل مغنٍ عن الخبر في الثانية، وإن قدرناه فاعلًا بـ(استقرّ) ففعلية، أو الظرف فظرفية". (ابن هشام، ١٩٩٢: ٤٣٥/٢).

ويلاحظ أنّ التركيب اللغوي واحد، وإنّما الذي اختلف هو التوجيه الإعرابي، فقد اعتمد ابن هشام على التوجيهات النحوية المذهبية في ذلك، فالجملة الظرفية عنده أن يعرب المرفوع فاعلًا للظرف نفسه.

أمّا النحاة المحدثون فمنهم من أقرّ وجود هذا النوع من الجمل– الجملة الظرفية– وجعله نوعًا مستقلًا بنفسه شأنه شأن الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، ولعلّ من أبرزهم الدكتور/ عليّ أبو المكارم الذي يرى أنّ هذه الجملة تعدّ نوعًا مستقلًّا من أنواع الجملة العربية تقف جنبًا إلى جنب مع الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وإقراره بهذا النوع ليس قائمًا على لحظ الأسس المذهبية، إنّما يستند في ذلك إلى طبيعة المقومات التي تتوافر في هذه الجملة، والخصائص التي تميزها؛ بحيث تجعل هذه المقومات والخصائص ضرورة الإقرار بها، وأنّها نوع متميز من أنواع الجملة العربية. (أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ٢٠٠٧: ١٦)، فالجملة الظرفية عنده ما كان فيها المسند إليه مبتدأ

الجملة الفعلية عند القدماء ...

متقدمًا، أو متأخرًا، والمسند شبه الجملة: الظرف، أو الجار والمجرور، فيعرب المسند خبرًا للمبتدأ دون الحاجة إلى تقدير، فهو يختلف عن النحاة القدماء بالنظر إلى طبيعة هذه الجملة بما فيها من خصائص ومقومات تجعلها نوعًا مستقلًّا على الرغم من الشبه الكبير بينها وبين الجملة الاسمية، وتتمثل هذه الخصائص، والمقومات:

-أنّها بسيطة الإسناد دائمًا؛ بحيث لا تقبل التركيب بحال من الأحوال، أمّا الجملة الاسمية فقد تكون بسيطة الإسناد، ومركبة.

-أنّ الجملة الظرفية لا تقبل التطابق بحال من الأحوال، وأمّا الجملة الاسمية فواجبة التطابق بين عنصري الإسناد.

ومن النحاة المحدثين الذين أقرّوا هذا النوع من الجمل أيضًا الدكتور/ شعبان صلاح، فقد وافق الزمخشري، وابن هشام في إفراد هذه الجملة بقسم خاصّ، فقد اشترط فيها ما اشترطه ابن هشام الأنصاري، وهو تصدر الظرف؛ إذ جعل الجملة الظرفية هي التي يتصدر فيها الظرف؛ بحيث يعرف المسند إليه (المرفوع) بعدها فاعلًا للظرف نفسه، وبذلك تكون جملة ظرفية، فالجملة تكون ظرفية عنده، سواء أعرب المسند إليه المتأخر عن الظرف فاعلًا، أو مبتدأ، ويتضح هذا من تعريفه لها بقوله: "الجملة الظرفية: وهي التي يتصدر فيها المسند إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا؛ سواء كان المسند إليه نكرة، أو معرفة، وسواء أعربنا المسند إليه مبتدأ، أم فاعلًا للظرف، أو الجار والمجرور". (صلاح، ٢٠٠٤: ١٥٩)، ويلاحظ أنّ الدكتور شعبان لم يشترط إلا تقدم الظرف الذي اشترطه ابن هشام، كما أنّه لم يعتد بالتوجيه المذهبي، فعلى أي إعراب أعربت لا يهمّ عنده دون الدخول في تفاصيل، فالمهم عنده في هذه الجملة هو تصدر الظرف، أو الجار والمجرور، فهو يختلف عن سابقه الدكتور/ عليّ أبو المكارم الذي استند إلى طبيعة مقومات الجملة، والخصائص التي تميزها عن غيرها من الجمل العربية.

وهناك من النحاة المحدثين من أنكر هذا القسم، وردّه إلى الجملة الاسمية، كشأن النحاة القدماء، فهذا الدكتور/ عبد الرحمن أيوب الذي رأى أنّ مثل هذا التركيب يدخل في إطار الجملة الاسمية، وذلك في قوله: "إذا وقع شبه الجملة خبرًا، وجب أن يكون متعلقًا بمحذوف، ويكون هذا المحذوف خبرًا، وقد يقدر المحذوف باسم مشتق، أو بجملة فعلية". (أيوب، ١٩٥٧: ١٤١).

وكذلك الدكتور/ فاضل السامرائي الذي رأى أنّ القول بالجملة الظرفية فيه نظر في قوله: "والقول بالجملة الظرفية فيما يبدو لي، فإنه على ما ذهب إليه صاحب المغني أنّ الاسم المرفوع فاعل للظرف، أو الجار والمجرور في نحو: (أعندك زيدٌ؟)، ويبدو لي أنّ هذا القول فيه نظر؛ ذلك أنّ (زيدًا) مبتدأ مؤخر، لا فاعل بدليل أنّه يصحّ أن تدخل عليه النواسخ". (السامرائي، ٢٠٠٧: ١٦٠).

وكذلك الدكتور/ فخر الدين قباوة فقد أنكر هذا النوع من الجمل، وردّها إلى الجملة الاسمية،

فالجملة عنده: اسميّة، وفعليّة، وشرطيّة. (ينظر: قباوة، ١٩٨٩: ٢١– ٢٢).

ويلاحظ أنّ هذا النوع من التراكيب قد ردّه جمهور النحاة القدماء، وأكثر المحدثين إلى الجملة الاسمية بغض النظر عن المحذوف المقدر؛ سواء كان اسمًا مفردًا مشتقًّا، أو فعلًا، وجعله نحاة الكوفة، والأخفش، والمبرد من البصريين من قبيل الجملة الفعلية، وجعله الزمخشري، وابن هشام، وبعض المحدثين جملة مستقلة، وهذا ما يميل إليه الباحث؛ إذ إنّ هذا التركيب يتميز بخصائص تجعله جملة مستقلة من أنواع الجملة العربية شأنها شأن الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، علمًا بأنها تتشابه إلى حدّ كبير مع الجملة الاسمية من حيث المسند إليه (المرفوع) الذي يعرب مبتدأ في الجملتين، ولعلّ هذا الأمر جعل النحاة القدماء ضمّها للجملة الاسمية، ولكن الاختلاف في صورة المسند الذي هو الخبر دفع النحاة بتأويل تعلقه بالمفرد، أو الفعل؛ لردّ هذا النموذج في خصائصه للجملة الاسمية، أو الفعلية. والذي يراه الباحث أنّ هذا التركيب جملة مستقلة تسمّى الجملة الظرفية، وليس من قبيل الجملة الاسمية؛ لاحتوائه على خصائص، ومقومات تميزها عنها مع وجود أوجه اتفاق بينهما، فمن أوجه الاتفاق، والاختلاف بينهما ما يلي: (أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ٢٠٠٧: ٧٦– ٧٩).

فمن أوجه الاتفاق:

-صورة المسند إليه في الجملتين واحدة.

-قبول النسخ بالنواسخ الفعلية، والحرفية، باستثناء النسخ بـ(كاد) وأخواتها؛ لكون الخبر فيها جملة فعلية ذات فعل مضارع.

-الترتيب بين المسند إليه، والمسند تكاد تكون واحدة.

ومن أوجه الاختلاف بينهما:

-وجوب التطابق بين ركني الجملة: المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية، كقولك: الطالب مجتهد، والطالبة مجتهدة، والطالبان مجتهدان، والطالبتان مجتهدتان، والطلاب مجتهدون، والطالبات مجتهدات، ولا يلزم ذلك في الجملة الظرفية؛ إذ يلازم المسند صورة واحدة بغض النظر عن صورة المسند إليه، تقول: الطالب في الجامعة، الطالبة في الجامعة، الطالبان في الجامعة، والطلاب في الجامعة، فطبيعة المسند في الجملة الظرفية لا تتأثر بالفروق العددية، والنوعية.

-الجملة الاسمية قد تكون بسيطة الإسناد، نحو: محمدٌ مجتهدٌ، وقد تكون مركبة الإسناد نحو: محمدٌ عمرُه خمسون عامًا، بينما الجملة الظرفية تبقى بسيطة الإسناد.

-الجملة الاسمية تقبل عددًا أكبر من النواسخ من الجملة الظرفية.

-تظهر علامة الإعراب في الجملة الاسمية على المسند، بينما لا تظهر في الجملة الظرفية.

-وضوح ركني الجملة الظرفية؛ إذ لا يعتريهما اللبس، فيمكن تحديدهما ببساطة، بينما قد يكتنفهما الغموض في الجملة الاسمية.

فهذه الفروق بين النمطين تجعلنا نقول بالجملة الظرفية.

الحدّ الخامس: الجملة الوصفية:

ويتكون هذا التركيب من وصف بعده اسم مرفوع (وصف+ مرفوع)، ويمثله قولك: (أقائمٌ زيدٌ)، وقد عبر النحاة عن هذا التركيب بالوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر حين جعلوا المبتدأ نوعين: مبتدأ له خبر، وهو الذي يكون في الجملة الاسمية، والجملة الظرفية عند البعض، ونوع آخر ليس له خبر، وهو المقصود هنا، فقد ذكره النحاة في أثناء تعريفهم للمبتدأ: "اسم، أو بمنزلته، مجرد من العوامل اللفظية، أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفي به". (ابن هشام، د. ط: ١٨٤/١، وينظر: الأشموني، ١٩٥٥: ٢٨٨/١)، وعدّد النحاة الكثير لهذا التركيب من الشواهد، نحو قوله تعالى:﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (مريم:٤٦)، وقول الشاعر: (ينظر: ابن هشام، د. ط: ١٩٠/١، والأزهري، ٢٠٠٠: ١٩٣/١، العيني، ٢٠١٠: ٤٨١/١).

خَلِيْلَيّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

وقول الآخر: (ينظر: أبو حيان، ٢٠٠٠: ٢٥٥/٣، وابن هشام، ١٩٨٦: ١٨١/١، والأشموني، ١٩٥٥: ٨٩/١).

أَقاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى، أَمْ نَوَوْا ظَعَنا؟ إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ ومَنْ قَطَنا

وقد اشترط الجمهور في هذا التركيب الاعتماد على نفي، أو استفهام، ولم يشترط هذا الكوفيون الذين استدلوا بمثل قول الشاعر: (ينظر: ابن مالك، ١٩٩٠: ٢٧٣/١، وابن هشام، ١٩٨٦: ١٨٢/١، والعيني، ٢٠١٠: ٤٨٧).

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ، فَلا تَكُ مُلْغِيًا مَقالةَ لِهْبِيٍّ إِذا الطيْرُ مَرَّتِ

قال ابن عقيل: "ومذهب البصريين إلا الأخفش أنّ هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي، أو استفهام، وذهب الأخفش، والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا: (قائمٌ الزيدان)، فـ(قائم) مبتدأ، و(الزيدان): فاعل سد مسد الخبر" (ابن عقيل، ١٩٩١: ١٥٤/١، وينظر: الشجري، ١٩٨٧: ٨٦، وابن عصفور، ١٩٨٢: ١/ ٥٥٣- ٥٥٤)، فبذلك تكون الجملة اسمية عند البصريين جريًا على الحدّ الذي رسموه للجملة الاسمية، وفعلية عند الكوفيين؛ لأنّ اسم الفاعل عندهم فعل (السامرائي، ١٩٨٣: ٢٠١)، وعلّة ذلك أنّ الخبر لا يتقدم على المبتدأ عند الكوفيين، بينما يجوز ذلك عند البصريين، قال ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقدم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان، أو جملة، فالمفرد نحو: (قائمٌ زيدٌ، وذاهبٌ عمروٌ)، والجملة نحو: (أبوه قائمٌ زيدٌ، وأخوه ذاهبٌ عمروٌ)، وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، المفرد، أو الجملة" (ابن

الأنباري، ٢٠٠٢: ٧٢/١)، وعلّل الرضى عدم جواز ذلك عند الكوفيين؛ لكون تقدم الخبر على المبتدأ لا يؤدّي تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وذلك في قوله: "وإنّما قال الكوفيون ذلك؛ لاعتقادهم أنّ الخبر لا يتقدم على المبتدأ: مفردًا كان، أو جملة، فيوجبون ارتفاع (زيد) في نحو: في الدار زيدٌ، وقائمٌ زيدٌ على الفاعلية؛ لئلا يتقدم الضمير مع مفسِّره". (الأستراباذي، ١٩٩٦: ٢٤٨/١، وينظر: ابن يعيش، ٢٠٠١: ٢٣٥/١).

ويلاحظ أنّ النحاة القدماء قد اعترفوا ضمنًا باستقلالية هذا التركيب عن الجملة الاسمية حين قسّموا المبتدأ إلى قسمين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ لا خبر له، وجعلوا له خصائص تميزه عن النوع الأول؛ إذ يشترطون فيه الوصفية والتقدم، والاعتماد على نفي، أو استفهام، إلا أنّهم درجوه ضمن الجملة الاسمية لاعتبار التقسيم الثنائي للجملة العربية.

وقد جاء النداء باستقلالية هذا التركيب، واعتباره نوعًا مستقلًا من أنواع الجملة العربية لها خصائص التي تميزها عن الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، تُسمَّى الجملة الوصفية، والجدير بالذكر أنّ هذا النوع من الجمل يحمل خصائص الجملة الاسمية في وجود المبتدأ، ويحمل خصائص الجملة الفعلية في وجود الفاعل، ولعلّ هذا السبب ما جعل بعض النحاة المحدثين يعدّها جملة مستقلة، فهذا الدكتور/ عليّ أبو المكارم عدّها نوعًا مستقلًا؛ لكونها تحمل خصائص تركيبية مختلفة عن الجملة الاسمية، والجملة الفعلية؛ كبساطة الإسناد، ومحدودية المكونات، ولزوم الترتيب بين عنصريها، ووجوب المخالفة العددية بين ركنيها في غير الإفراد، وعدم قابلية النسخ، وذلك في قوله: "وهكذا نخلص إلى أنّ الجملة الوصفية تتّصف بعدد من الصفات التي تجعلها نموذجًا متميزًا عن بقية نماذج الجملة العربية، فهي جملة بسيطة الإسناد، محدودة المكونات، ملتزمة التركيب، واجبة المخالفة العددية بين ركنيها، غير قابلة للنسخ، وإن قبلت الامتداد". (أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ٢٠٠٧: ١٣٨، وينظر: أبو المكارم، مقومات الجملة، ٢٠٠٧: ١٤٨).

وكذلك الدكتور/ شعبان صلاح الذي وضع كتابًا بعنوان الجملة الوصفية، فهي عنده: "تلك التي تبدأ بوصف يقع مسندًا، بعده مسند إليه مرفوع؛ سواء كان الرفع على الفاعلية، ذلك بعد صفة الفاعل، والمبالغة، والصفة المشبهة، وصفة التفضيل، أو على النيابة عن الفاعل، وذلك بعد صفة المفعول بوجه خاص". (صلاح، ٢٠٠٤: ١٦٠).

ومن النحاة الذين أقرّوا بهذا النوع من الجمل الدكتور/ تمّام حسّان (ينظر: حسان، ١٩٥٧: ١٢٨)، والدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف (ينظر: عبد اللطيف، ٢٠٠١: ٧٩– ١١٠)، ورغم اتفاق بعض النحاة المحدثين على وجود هذا النوع من الجملة العربية، وإيمانهم به كنمط مستقل فإنّهم اختلفوا في اعتبارات التوجيه، فالدكتور تمّام حسّان، والدكتور شعبان صلاح حين عدوها نوعًا

الجملة الفعلية عند القدماء ...

مستقلًّا كان من انطلاقهم من مبدأ أنّ الوصف قسمٌ مستقلٌّ من أقسام الكلام العربي، فاعتبار الصفة اسمًا في هذا التركيب يُوجِدُ ازدواجية في عملية الإسناد؛ لاحتوائهما على مبتدأ، وفاعل، أو نائب فاعل، فالدكتور تمّام حسّان يرى أنّ النحاة القدماء قسّموا الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، فقد جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم، وفعل، وحرف، فإذا نظرنا إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين: أحدهما: أنّ الكلمات العربية يمكن أن يُنقد تقسيمها القديم، والثاني: أنّ هذا النقد على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيمًا جديدًا (ينظر: حسان، ١٩٩٠: ١٩٦)، فهو يرى ضرورة إنشاء التقسيم على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة، أو المبنى والمعنى معًا، وأنّ التفريق بين أقسام الكلام على أساس المبنى فقط، أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المُثلى التي يمكن بها الاستعانة في التمييز بين أقسام الكلام، وأنّ أمثل طريقة لذلك هو التفريق بينهما على أساس الاعتبارين مجتمعين، واقترح تقسيمًا سباعيًّا للكلام على اعتبار المبنى والمعنى، وهو: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة (ينظر: حسان، ١٩٩٤: ٨٦-٩٠)، ويصرح الدكتور/ شعبان صلاح بذلك في قوله: "ثبت إذ أنّ الاسم يمتاز بوقوعه موقع المسند إليه في حين يمكن للصفة أن تقع موقع المسند، وموقع المسند إليه كليهما، وهذا يعني أنّ الصفات ليست بأسماء". (صلاح، ٢٠٠٤: ٨٢).

أمّا الدكتور/ علي أبو المكارم فعنده وجود هذا النوع من الجمل مستقلًّا من احتوائه على خصائص، ومقومات تميزه عن بقية أنواع الجملة العربية كما ذكرنا، لا من اعتبار الفرار من ازدواجية الإسناد، وكذلك ليس من اعتباره الوصف قسمًا مستقلًّا من أقسام الكلام العربي، فعنده الوصف اسمٌ، فهو يردّ ذلك بأنّ المبتدأ يقع مسندًا إليه كما يقع مسندًا، فاشتمال الجملة على الفاعل في هذه الجملة يجعل المبتدأ مسندًا فيها، يقول: "ذلك أنّ المبتدأ كما يقع مسندًا إليه يقع مسندًا، وهكذا يمكن أن يدلّ على الطرفيين الإسناديين في الجملة، فإذا اشتملت الجملة على الفاعل معه كان معنى ذلك بالضرورة وقوعه فيها مسندًا، وبذلك يكون قَصْرُ المبتدأ على إحدى دلالته نوعًا من التعسّف الذي لا يؤيده التراث النحوي". (ينظر: أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ٢٠٠٧: ٨٤).

وعلى هذا فيما يراه الباحث أنّ الجملة الوصفية تستحقّ أن تكون جملة مستقلة قائمة بذاتها؛ لتميزها بخصائص مخالفة للجملة الفعلية، والجملة الاسمية؛ إذ تجمع بعض خصائص الجملتين، فهي تشبه الجملة الاسمية في التركيب على اعتبار التوجيه الإعرابي، فجملة (أقائمٌ زيدٌ) يمكن أن تكون جملة اسمية، ويمكن أن تكون جملة وصفية، فعند إعراب الوصف خبرًا مقدمًا، والمرفوع مبتدأ مؤخرًا فهي جملة اسمية، وعند إعراب الوصف مبتدأ، والمرفوع بعده فاعلًا، أو نائب فاعل سد مسد الخبر فهي جملة وصفية، كما أنّها تشبه الجملة الاسمية في احتوائها على مبتدأ مع وجود اختلاف بين المبتدأ في الجملة الاسمية عنه في الجملة الوصفية، وقد ذكر الدكتور/ علي أبو المكارم هذه

الفوارق بينهما: (ينظر: أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ٢٠٠٧: ٨٩– ٩٠).

- المبتدأ في الجملة الاسمية يكون اسمًا صريحًا، ويكون مصدرًا مؤولًا، أمّا في الجملة الوصفية فلا يكون إلا صريحًا.
- المبتدأ في الجملة الاسمية يكون اسمًا حقيقيًّا، كما يكون حكميًّا، وفي الجملة الوصفية لا يكون إلا حقيقيًّا.
- المبتدأ في الاسمية يكون ظاهرًا مشتقًّا، أو جامدًا، ويكون مضمرًا، بينما في الجملة الوصفية لا يكون إلا مشتقًّا.
- المبتدأ في الجملة الاسمية يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا بمسوّغ، أمّا في الجملة الوصفية لا يكون إلا نكرة.
- المبتدأ في الجملة متعدد السياقات؛ بحيث يستخدم في الإثبات والنفي، بينما في الجملة الوصفية فالشائع أن يسبق بنفي، أو ما يشبهه.
- المبتدأ في الجملة الاسمية يكون مفردًا، ومثنىً، وجمعًا، بينما في الجملة الوصفية لا يكون إلا مفردًا.
- المبتدأ في الاسمية يجوز فيه التقديم والتأخير، بينما المبتدأ في الوصفية لا يكون إلا مقدّمًا.
- المبتدأ في الجملة الاسمية يجوز حذفه وذكره، وفي الوصفية يجب ذكره.
- المبتدأ في الجملة الاسمية يقبل النسخ، بينما في الوصفية لا يقبل النسخ.
- المبتدأ في الجملة الاسمية يكون مسندًا إليه، أمّا في الوصفية يكون مسندًا.

وكذلك تشارك الجملة الوصفية الجملة الفعلية في احتوائها على فاعل، وكلّ ما ينطبق على الفعل من أحكام تنطبق على الوصف مع مرفوعه من حيث إفراد الوصف، وتذكيره، وتأنيثه، وبساطة في التركيب؛ إذ تحتوي على عملية إسنادية واحدة، وعدم قبول النسخ، والتزام الترتيب بين المسند والمسند إليه.

ونخلص بذلك أنّ الجملة الوصفية جملة مستقلة تمثل نوعًا من أنواع الجملة العربية لها خصائصها التي تميزها عن غيرها من جمل ومن هذه الخصائص. (ينظر: أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ٢٠٠٧: ١٣٨):

- البساطة، لا التركيب.
- عدم قبول النسخ.
- لا تقبل التطابق العددي إلا في حالة الإفراد.
- تلتزم التطابق النوعي بين طرفي الإسناد.

-التزام الترتيب بين طرفيها، بحيث يتقدم المسند، ويتأخر المسند إليه.
-لا تقبل حذف أحد ركنيها.

الحدّ السادس– الجملة الشرطيّة:

ويتمثل هذا التركيب في جملة الشرط، فعلى الرغم من إدراك النحاة القدماء اختلاف الجملة الشرطية عن الجملة الفعلية، وأنّها ذات طابع يتميز عنها فإنّهم قد ردّوها إليها، وذلك بسبب القسمة الثنائية للجملة العربية، فهذا سيبويه قد جعل الحديث عنها في باب مستقل أسماه: (باب الجزاء). (ينظر: سيبويه، ١٩٨٨: ٥٦/٣)، وكذلك المبرد قد عقد لها بابًا مستقلًّا أسماه (باب المجازاة وحروفها) ، وتحدّث عن العلاقة القائمة بين عناصر هذه الجملة من خلال إدراك الطابع الكلّي لها من خلال علاقة الأداة بالشرط والجواب، يقول: "فأما (إنْ) فقولك: إن تأتني آتك، وجب الإتيان الثاني بالأول، وإنْ تكرمني أكرمك، وإن تطع الله يغفرْ لك". (المبرد، ١٩٧٩: ٤٥/٢)، وكذلك ابن السراج الذي تميز بإدراك الطابع الكلي لهذه الجملة، والربط بين مكوناتها، فجزاؤها دون غيره لا يكون جملة تامة الفائدة، وإنّما تكون جملة تامة من خلال كليهما، فحاجة الشرط للجزاء كحاجة المبتدأ للخبر". (ابن السراج، ١٩٨٥: ١٥٨/٢).

وقد تبع النحاة المتأخرون". (ينظر: ابن مالك، ١٩٩٠: ٧٣/٤، وأبو حيان، ١٩٩٨: ٤/ ١٨٦٨، وابن عقيل، ١٩٩١ : ٣٦٨/٤) سابقيهم في ضمّ هذا التركيب للجملة الفعلية مع إدراكهم بأنّه يحمل خصائص مختلفة عن الجملة الفعلية، ولعلّ ذلك نتيجة اعتمادهم القسمة الثنائية للجملة العربية كما ذكرنا.

وفي الحقيقة أنّ أوّل من استخدم مصطلح الجملة الشرطية في التراث النحوي هو أبو عليّ الفارسي حين قسّم الجملة التي تقع خبرًا إلى أربعة أقسام: اسمية، وفعلية، وشرطية، وظرفية (ينظر: الفارسي، ١٩٩٦: ٩٢)، وتبعه في هذه القسمة الزمخشري في قوله: "والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك: زيدٌ ذهب أبوه، وعمروٌ أبوه منطلق، وبكرٌ إنْ تعطه يشكرْك، وخالدٌ في الدار". (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٢٢٩/١)؛ غير أنّ النحاة قد اعترضوا على هذه القسمة، وردّوها إلى الجملة الفعلية، فهذا عبد القاهر الجرجاني قد اعترض على أبيّ الفارسي في قسمته في قوله: "فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل، وهي في الأصل اثنتان: الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر؛ لأنّ الشرط والجزاء يَكُونُ من فعل، وفاعل". (الجرجاني، ١٩٨٢: ٢٧٧/١)، وكذلك ابن يعيش قد اعترض على الزمخشري في قسمته الرباعية للجملة، وجعلها قسمة لفظية، فقد ردّ الظرفية إلى الاسمية، وردّ الشرطية إلى الفعلية. (ينظر: ابن يعيش، ٢٠٠١: ٢٢٩/١)، وكذلك ابن هشام صاحب الجملة الظرفية قد اعترض على الزمخشري في قسمة الجملة الشرطية، وردّها إلى الجملة الفعلية أيضًا، في قوله: "وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية،

والصواب أنّها من قبيل الجملة الفعلية". (ابن هشام، ١٩٩٢: ٢/٤٣٣).

أمّا النحاة المحدثون فقد اتبع معظمهم النحاة القدماء في القسمة الثنائية للجملة العربية، ومنهم: الدكتور/ محمد عيد الذي قسّم الجملة العربية إلى قسمين: اسمية، وفعلية، وأدرج الجملة الشرطية ضمن الجملة الفعلية. (ينظر: عيد، ١٩٧٥: ١٨). وكذلك الدكتور/ مصطفى السنجرجي في قوله: "الجملة في اللغة العربية نوعان: اسمية، وفعلية". (السنجرجي، ١٩٧٦: ١/٢١٢)، والدكتور/ عبده الراجحي في قوله: "والجملة العربية نوعان، لا ثالث لهما: جملة اسمية، وجملة فعلية" (الراجحي، ٢٠٠٠: ٨٣)، وكذلك الدكتور/ فاضل السامرائي في قوله: "وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، فتكون الجملة عندهم: اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية، وذلك نحو: بكرٌ إن تعطه يشكرْك، وهي عند الجمهور فعلية، وهو الراجح فيما أرى". (السامرائي، ٢٠٠٧: ١٦٠).

وعلى الرغم من ذلك فإنّ هناك أصواتًا لنحاة محدثين نادت باستقلالية الجملة الشرطية عن الجملة الفعلية، ومن هؤلاء الدكتور/ مهدى المخزومي في قوله: "وهذا فيما أرى- والنظر الفعلي المحض، وكان ينبغي أن يعالج الشرط بعبارته- على أنّه جملة واحدة، لا جملتان، فليست جملة الشرط- بجزئيها المتصورين- إلّا جملة واحدة تعبر عن فكرة واحدة، وليست جملة الشرط بجزئيها إلا وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة الأفكار". (المخزومي، ١٩٨٦: ٢٨٦)، وهذا الدكتور/ تمّام حسّان الذي يتضح إقراره لهذه الجملة كجملة مستقلة عن الفعلية عندما عنون لها بـ(الجملة الشرطية) (ينظر: حسان، ٢٠٠٠: ١٣٣)، وكذلك الدكتور/ عليّ أبو المكارم الذي أفرد لها بابًا مستقلًّا أسماه (الجملة الشرطية) اعترافًا منه باستقلالية هذا التركيب عن الجملة الفعلية؛ لما فيه من خصائص، ومقوّمات تميزها عن الجمل العربية الأخرى، وعن الجملة الفعلية بشكل خاصّ. (أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ٢٠٠٧: ١٤١- ٢١١، وأبو المكارم، مقومات الجملة، ٢٠٠٧: ١٤٩)، ومنهم أيضًا الدكتور/ شعبان صلاح في قوله: "ولأنّنا لا نفهم الأسلوب الشرطي إلّا كامل الأجزاء متكامل السمات حكمنا على الجملة كلها بأنها جملة شرطية، فلم ندخلها في إطار الجملتين الفعلية، أو الاسمية، ونحن بذلك نتفق مع الزمخشري في إفراد هذه الجملة بقسم خاص لها متميز عن غيره". (صلاح، ٢٠٠٤: ١٥٩).

ويرى الباحث أنّ الجملة الشرطية جملة مستقلة قائمة بذاتها لا تنتمي بخصائصها السياقية، ومكوناتها التركيبية إلى قسم من أقسام الجملة العربية، وبخاصة الجملة الفعلية، فالجملة الشرطية تتكون من عمليتين إسناديتين تربط بينهما أداة الشرط، وبدون هذه المكونات الثلاثة لا يكون للجملة معنى، فالتركيب الشرطي بمجموعة وحدة كاملة تعبر عن فكرة معينة لا يُعبّر عنها بأحد أركانها، كما أنها تتمتع بخصائص ومقوّمات تختلف عن الجملة الاسمية، أو الجملة الفعلية، ومن هذه

الخصائص (ينظر: أبو المكارم، مقومات الجملة، ٢٠٠٧: ١٥٠- ١٥١):

- الجملة الشرطية متعدّدة الإسناد، فهي تشمل عمليتين إسناديتين، لا تداخل بينهما؛ بل ترابط.
- لا تقبل النسخ بحال من الأحوال حتى لو كانت الأداة اسمًا.
- لزومية الترتيب بين مكوناتها الثلاثة: الأداة، ثم جملة الشرط، ثم جملة الجزاء.
- التطابق بين أطرافها يخضع لضوابط التطابق في الجملة الفعلية.

المبحث الثاني

التراكيب غير الإسنادية

الحدّ الأوّل- أسماء الأفعال:

فقد عرّفها النحاة بأنّها: "ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها، وفي عملها". (ابن هشام، د. ت: ٨١/٤، وينظر: ابن عقيل،١٩٩١: ٢٨٥/٣، والسيوطي،١٩٩٨: ٨١/٣)، وقد اختلفوا في ماهيتها، فذهب جمهور النحاة إلى أنّها أسماء، واستدلّوا على ذلك بجواز وقوعها فاعلًا، ومفعولة، وحكاية بنائها إذا نقلت إلى العلمية، وسُمِّي بها، وقبولها التنوين. (ينظر: ابن يعيش، ٢٠٠١: ٥-٨)، فسيبويه قد وضع حدًّا للفعل، والحرف، ولم يضع حدًّا للاسم، وقد اكتفى بالتمثيل له بـ(رجل، وفرس، وحائط)، وذلك في قوله: "فالكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط، وأمّا الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لِمَا مضى، ولِمَا يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع...، وأمّا ما جاء لمعنى، وليس باسم، ولا فعلٍ فنحو: ثُمَّ، وسَوْف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها". (سيبويه، ١٩٨٨: ١٢/١)، فقد ترك الأمر في حدّ الاسم كأنّه ما ليس بفعل، ولا حرف، فهو اسم، وذلك لإحاطته بالصور المختلفة للاسم، وعدم شمولية تعريف لها جميعًا، فكل قسم منها يختلف في خصائصه وتعريفه، يقول البطليوسي: "وأمّا سيبويه فإنه حدّد الفعل، والحرف، ولم يحدّد الاسم، وكأنّه جعل تعريفه من حدّ الفعل، وحدّ الحرف حدًّا له". (البطليوسي: ٦٥، وينظر: ابن الأنباري، ١٩٧٥: ٣٣- ٣٤)، وقد انبرى ابن جنّيّ يدافع عن اسميتها، مستدلًّا لذلك باحتوائها على أشياء لا توجد إلا في الأسماء، منها: التنوين، والذي هو عَلَمُ التنكير، وهذا لا يوجد إلّا في الاسم، نحو: هذا سيبويهِ، وسيبويهٍ آخر. (ينظر: ابن جني، ١٩٥٢: ٤٤/٣-٤٥)، وكذلك الرضي قد ذكر علّة اسميتها في قوله: "والذي حملهم على أنْ قالوا: إنّ هذه الكلمات، وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال: أمر لفظي، وهو أنّ صيغتها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنّها لا تتصرّف تصرّفها، وتدخل اللام على بعضها، والتنوين في بعض، وظاهر كون بعضها ظرفًا، وبعضها جارًّا ومجرورًا". (الأستراباذي، ١٩٩٦: ٨٣/٣- ٨٤)، وذهب بعض البصريين إلى أنّها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وجاءت على أبنيتها، واتصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء. (ينظر: أبو حيان، ١٩٩٨: ٢٢٨٩/٥، والصبان، ١٩٩٧: ٢٨٨/٣).

وذهب الكوفيون إلى أنّها أفعال حقيقية مرادفة للفعل الذي تحمل معناه مفسّرة له، واستدلوا على ذلك بأنّها تدلّ على الحدث والزمن، وكذلك كونها جامدة لا تتصرف فهي بمثابة (ليس). (ينظر: أبو حيان، ١٩٩٨: ٢٢٨٩/٥، وابن هشام، ٢٠٠٧: ١٠٤/٢، وابن عقيل، ١٩٨٠: ٦٣٩/٢)، وذهب ابن جعفر أحمد بن صابر إلى أنّها قسم مستقل خارج عن قسمة الكلمة المشهورة تسمّى المخالفة. (ينظر: أبو حيان، ١٩٩٨: ٢٢٨٩/٥، والسيوطي، ١٩٩٨: ٨٢/٣، والصبان، ١٩٩٧: ٢٨٩/٣).

وقد اختلف النحاة في هذه الألفاظ هل تعدّ من قبيل المفردات، أم أنّها من المركبات؟ فتكون مع مرفوعها جملة، فقد ذكر ذلك ابن يعيش أنّها من قبيل المفردات في قوله: "واعلم أنّ هذه الأسماء، وإن كان فيها ضمير تستقل به، فليس ذلك على حدّه في الفعل، ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة، وليست هذه الأسماء كذلك؛ بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حدّه في اسم الفاعل، واسم المفعول، والظرف، والذي يدلّ على أنّ هذه الألفاظ أسماء مفردة إسناد الفعل إليها". (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٤/٣)، وبناءً على هذا التصور بأنّها مفردة، أو مركّبة جاء خلاف النحاة القدماء في محلّها الإعرابي، فذهب سيبويه إلى أنّ لها محلًّا إعرابيًّا، فهي عنده اسم مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، ويسدّ فاعله مسدّ الخبر، وذلك على نحو قولك: أقائمٌ الزيدان؟ في حين ذهب المازني إلى أنّ بعض أسماء الأفعال كـ(هيهات)، و(شتّان) لها محل إعرابي، ومحلها النصب على المفعولية المطلقة بأفعال مضمرة، والتقدير في هيهات بعدًا؛ أي: بَعُدَ بُعْدًا، وذهب الجمهور، وعلى رأسهم الأخفش إلى أنّها أسماء مبنية لا محل لها من الإعراب. (ينظر: الأستراباذي، ١٩٩٦: ٨٦/٣، وأبو حيان، ١٩٩٨: ٢٣١١/٥، والسيوطي، ١٩٩٨: ٦٤/١)، فهي عندهم إسناد مقصود لذاته؛ إذ تمثل مع مرفوعها جملة تامة.

أمّا النحاة المحدثون فقد ذهبوا مذاهب مختلفة في تصورهم لها، فذهب الأستاذ/ عباس حسن إلى أنّها أسماء تتضمن معنى أفعالها، وزمنها بالتبعية، لا بالأصالة، فهي أسماء في لفظها، لقبولها الإسناد إليها دائمًا، وقبولها علامات الأسماء، وأنّها أفعال في معانيها، فحقيقتها عنده أنّها أسماء في لفظها، أفعال في معانيها، وعلى الرغم من عرضه لآراء النحاة القدماء فإنه يشوبه بعض الضعف في اعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة؛ مع أنّها لا موضع لها من الإعراب، إذ لا تكون مبتدأ، ولا خبرًا، ولا فاعلًا ولا مفعولًا، ولا مضافًا إليه، ولا غير ذلك، ونراه يميل إلى رأي ابن صابر باعتبارها قسمًا رابعًا مستقلًا من أقسام الكلام المُسمّى الخالفة. (ينظر: حسن، ١٩٧٤: ١٤١/٤).

أمّا الأستاذ/ علي النجدي ناصف فيرجع أسماء الأفعال إلى ناحية تاريخية في الاستعمال فهي عبارة عن بقية أفعال قديمة بقيت على حالتها الأولى، وأنّ النحاة القدماء لم يلقوا بالًا إلى صلة اللغة بأصحابها، وملازمتها لهم بأطوار حياتهم المختلفة بأنّ اللغة تتأثر بحياتهم، فكانت أول أمرها يسيرة

ساذجة؛ لأنّهم في أول أمرهم يعيشون حياة يسيرة ساذجة، ولمّا تطورت حياتهم درجت معهم اللغة فتطورت؛ إذ هناك كلمات، وأساليب تنشأ، وتتداول قليلًا وكثيرًا، وأخرى تندثر، وأخرى يصيبها التحيّف، والانتقاص، فلا يبقى من فصيلها إلا قليل، ومنها ما تبدّلوا غيره، ومنها ما نهوا عنه، وتواصلوا في اجتنابه، فخلت منه على تعاقب الأجيال، فهو يشبّه ما حدث لها بلغة الأطفال؛ إذ يعملون في اللغة الحذف، والانتقاص حتى تكون على مقدار المعهود في لغتهم من كلمات، ونراه يعتمد قسمة النحاة القدماء لها من حيث الارتجال، والنقل، فأسماء الأفعال المرتجلة– حسب ظنّه– أقدم عهدًا في حياة اللغة من الفعل، فهي عنده ليست سوى بقية من الأفعال الساذجة الأولى قُدِّر لها البقاء لأسباب تهيأت لها، ولم تتهيأ لإخوة لها، فأفلتت ناجية من الأحداث، ومضت تعبر إلينا الأجيال والقرون، وأمّا أخواتها فتقطعت بها الأسباب، فتخلّفت، وأدركها الفناء، أمّا المنقولة فنشأتها تختلف، فهي ضرب من تعدد الاشتقاق، ولم تُعرَف إلا بعد ما عُرِفَت أصولها التي نقلت عنها؛ لأنها تؤدّي معاني أتمّ من معانيها، فكأنّها تطور لها، أو توليد منها. (ينظر: ناصف، ١٩٦٨).

ويرجّح الدكتور/ مهدي المخزومي رأى الكوفيين في اعتبارها أفعالًا حقيقية؛ لأنّها أفعال في دلالتها، واستعمالاتها، فيرتفع الفاعل بها من خلال إسنادها إليه، كما أنّها عنده أفعال جامدة تختلف عن سائر الأفعال، فلم تتخذ صيغتها، ولم تتصرف تصرّفها، فالتنوين الذي لحق بها ليس تنوين تنكير الذي هو من خصائص الأسماء؛ إنّما هو نون لحقت هذه الأبنية؛ لتكثيرها، أو تثليثها بعد أن استقرّت الوحدة الكمية في الثلاثي، ويستدلّ على ذلك بأنّ منها لم ينون كـ(هَيْهَاتَ)، و(شَتَّانَ)، و(أوّاه)، و(نِزَالِ)، وأمثالها؛ لأنّها كثيرة الحروف، وأنّ الذي نُوِّنَ هو الثنائي غالبًا، كـ(مَهْ)، و(صَهْ)، فقد أُلْحِقَ بها التنوين؛ لتكون على ثلاثة أحرف. (ينظر: المخزومي، ١٩٨٦: ٢٠٢– ٢٠٣).

وذهب الدكتور/ إبراهيم السامرائي إلى أنّها موادّ فعلية قديمة جَمُدت على هيأة مخصوصة، فلم تتصرف، معبرًا عن ذلك في قوله: "والحقُّ أنّها موادُّ فعلية قديمة جَمُدَت على هيأة مخصوصة، فلم تتصرّف فيها تصرّف الأفعال، على أنّنا ينبغي أن ننظر إليها أفرادًا؛ وذلك لأنّ لكل طائفة منها بناءً خاصًّا، وطريقةً في الاستعمال". (السامرائي، ١٩٨٣: ١٢١). فهو بهذا الرأي قريب من رأي الأستاذ/ علي النجدي ناصف من حيث إرجاعها إلى ناحية تاريخية.

أمّا الدكتور/ تمّام حسّان فقد ذهب إلى توسيع قسمة الكلام العربي الثلاثية إلى قسمة سباعية، وهي محاولة منه لإعادة النظر في هذه القسمة الثلاثية من خلال إنشاء تقسيم جديد باعتبار المبنى والمعنى معًا، وتتمثل هذه القسمة السباعية في: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة. (ينظر: حسان، ١٩٩٤: ٩٠)، فقد جعل أسماء الأفعال ضمن الخوالف، وهذه التسمية قد استعارها من الفرّاء فيما رواه الأشموني عن الفرّاء، بأنه يُسمِّي اسم الفعل خالفه، فهو ينكر على المحدثين أنّهم قد تعودوا نسبة ذلك إلى ابن صابر الأندلسي. (ينظر: حسان، ١٩٩٤:

٨٩)، والخوالف عنده: كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية؛ أي: الأساليب التي تكون في الكشف عن موقف انفعالي ما، والإيضاح عنه. (ينظر: حسان، ١٩٩٤: ١١٣)، والخوالف عنده أربعة تتمثل في: خالفة الإخالة، والتي أسماها النحاة اسم الفعل، وخالفة الصوت، وهي أسماء الأصوات، وخالفة التعجب، وخالفة المدح، والذم (ينظر: حسان، ١٩٩٤: ١١٣-١١٥)، وتبعه في هذه القسمة تلميذه الدكتور/ فاضل الساقي حين قال: "لذلك فإنّنا نرتضي ما ذهب إليه الأستاذ تمّام حسّان في أنّ قسم الخالفة يشتمل الأنواع الأربعة الآتية: خالفة الإخالة، ويسميها النحاة: اسم الفعل، وخالفة الصوت، ويسميها النحاة: اسم الصوت، وخالفة التعجب، ويسميها النحاة: صيغة التعجب، وخالفة المدح والذم، ويسميها النحاة: فعل المدح أو الذم". (الساقي، ١٩٧٧: ٢٥٢)، وقد علّل ذلك بأنّه لا ينطبق عليها هذا الاسم الذي رسمه النحاة، فهي لا تقبل علاماته الشكلية؛ لتكون من الأسماء، كما لا ينطبق عليها حدّ الفعل؛ لعدم قبوله علاماته؛ لتكون من الأفعال، وإنّما لها سمات شكلية، ووظيفية تختلف عن سمات الأسماء، والأفعال، وبقية الأقسام. (ينظر: الساقي، ١٩٧٧: ٢٥٠- ٢٥٢).

وإلى هذا ذهب أيضًا الدكتور/ شعبان صلاح في قوله: "وليس يدخل في إطار الجملة الاسمية مثل قول النحاة: (هيهاتَ العقيقُ)، وغيره من أسماء الأفعال كما قرّروا؛ لأنّنا لا نعترف باسمية مثل هذه الخوالف". (صلاح، ٢٠٠٤: ١٥٨).

وقد عدّها الدكتور/ محمد إبراهيم عبادة مع مرفوعها مركبًا خاصًّا يختلف عن المركبات الاسمية، والمركبات الفعلية، والمركبات الوصفية، وأطلق عليها مصطلح الخالفة أيضًا؛ لأنّ المركبات الفعلية قد تسبق بأدوات نفي، أو طلب، أو شرط، والمركبات الاسمية قد تسبق باستفهام، أو نفي، أو بالنواسخ، والمركبات الوصفية قد تسبق باستفهام، أو نفي، وأمّا مركبات الخالفة فلا تقبل شيئًا من ذلك، فهي عنده مركب إسنادي له سماته البارزة، ولو بقي على كلمة واحدة، نحو: صَهْ، ومَهْ، وإيْهٍ. (ينظر: عبادة، ٢٠٠١: ٩١).

أمّا الدكتور/ عبده الراجحي فيلاحظ ضمنًا أنّه لم يجعل هذه الألفاظ في جانب الأسماء؛ لأنّها لا تحتمل معنى في نفسها، كما أنّها ليست أفعالًا؛ لأنها لا تقبل علاماته، فهي عنده ألفاظ تجمع بعض خصائص الأسماء، وبعض خصائص الأفعال؛ لذلك سميت بأسماء الأفعال. (ينظر: الراجحي، ٢٠٠٠: ٦٠).

وجعلها الدكتور/ شوقي ضيف ضمن دائرة الأسماء حين قسّم الأسماء المبنية إلى ثمانية، وهي: الضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول، واسم الاستفهام، واسم الشرط، والظرف، واسم الفعل، وأسماء الأصوات. (ينظر: ضيف، ١٩٨٢: ١١٢).

ويميل الباحث إلى أنّ أسماء الأفعال تُصنّف ضمن التراكيب غير الإسنادية، فهي ألفظ مفردة

رغم عملها عمل الفعل الذي جاءت لمعناه من حيث اكتفائها بمرفوعها، أو عملها النصب، فهي ليست من الأفعال مع تضمنها معناها، وعملها؛ لأنّها ليست على صورتها المعهودة، وعدم قبولها علاماتها، وليست من الأسماء مع قبولها بعض علاماتها؛ لعدم جمعها لخصائصها، والرأي الذي تطمئنّ له نفس الباحث أنّها قسم ثالث من أقسام الكلام العربي، فهي مزيج من الاسم؛ لقبولها بعض خصائصه، ومن الفعل؛ لتضمنه معناه، وعمله.

الحدّ الثاني- جملة المدح والذم:

ويقصد بهذا الحدّ: جملة (نعم، وبئس)، وما بمعناها، فقد ذهب الكوفيون إلى اسمية هذين اللفظين، واستدلوا على ذلك بأدلة، لعلّ منها:

-دخول حروف الجرّ عليها، وحروف الجرّ لا تدخل إلّا على الأسماء، نحو ما جاء في كلام العرب: "ما زيدٌ بِنِعْمَ الجارُ"، وكذلك قول حسان بن ثابت: (ينظر: عرفات، ٢٠٠٦: ٣٥/١).

أَلَستُ بنِعْمَ الجارُ يُؤْلَفُ بَيتُه أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما

وقول الأعرابي عندما بُشِّرَ بمولودة: "نِعْمَ المَوْلُودَةُ مَوْلُودَتُكَ"، فقال: "واللهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ المولودةُ، نُصْرَتُهَا بُكَاءٌ، وبِرُّهَا سَرِقَةٌ" ورُدَّ هذا بأنّ حرف الجرّ دخل على اسم محذوف، والتقدير: ما زيدٌ بِمَقولٍ عنه نِعْمَ الجَار، وقول حسان: بِجَارٍ مَقولة فيه نِعْم الجار، وقول الأعرابي: بمقول عنها نِعْمَ المولودة.

-قبولهما النداء، فتقول: يا نِعْمَ (المولى)، ويا نِعْمَ النصيرُ، ورُدّ ذلك بأنّ المنادى محذوف، والتقدير: ياالله نِعْمَ المولى، ونِعْمَ النصيرُ أنت.

-تجردهما من الزمن كسائر الأفعال، ورُدّ ذلك بأنّ (نِعْمَ) موضوع لغاية المدح، و(بِئْسَ) موضوع لغاية الذم، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن.

-جمودهما، وعدم تصرفهما، والتصرف من خصائص الأفعال، فمجودهما دلّ على اسميتهما. وذهب البصريون والكسائي إلى أنّهما فعلان جامدان، واستدلوا على ذلك:

-بدخول تاء التأنيث عليهما، نحو قوله- صلى الله عليه وسلم-: "مَن تَوَضّأَ يَومَ الجُمُعَةِ فبِها ونِعمَت". (مسند الأمام أحمد: ٣٤٤/٣٣).

-قبولهما ضمائر الرفع، فتقول: نِعِمَّا، ونِعِمُّوا.

-بناؤهما على الفتح كالأفعال الماضية. (ينظر هذه المسألة في: (العكبري، ٢٠٠٧: ١١٨، وابن مالك، ١٩٩٠: ٥/٣، وابن الأنباري، ١٩٧٧: ٨٦/١- ١٠٤، والأستراباذي، ١٩٩٦: ٢٣٨/٤، والشجري، ١٩٨٧: ١١٥، والسيوطي، ١٩٩٨: ١٧/٣- ١٨).

وأمّا النحاة المحدثون فذهبوا في هذا التركيب مذاهب مختلفة، فالدكتور/ عبد الرحمن أيوب يرفض أن تكون جملة (نعم، بئس) من الجملة الفعلية، وذلك عندما قسّم الجملة العربية إلى نوعين: إسنادية، وغير إسنادية، فالجملة الإسنادية تنحصر عنده في الجملة الاسمية، والجملة الفعلية،

والجمل غير الإسنادية تتمثل في جملة النداء، وجملة نعم، وبئس، وجملة التعجب. (ينظر: السامرائي، ١٩٨٣: ١٢٩).

أمّا الدكتور/ مهدي المخزومي فيرى أنّهما: فعلان جامدان شاذّان، وصلا إلينا على هيئة لم تعهد في الأفعال. (ينظر: المخزومي، ١٩٨٦: ١٩٧).

ويرى الدكتور/ تمّام حسّان، والدكتور/ فاضل الساقي أنّهما من ضمن الخوالف أُطلِق عليهما خالفة المدح، والذم، فمعناها عندهما: الإفصاح عن تأثير، وانفعال دعا إلى المدح، أو الذم. (ينظر: حسان، ١٩٨٨: ١١٥، والساقي، ١٩٧٧: ٢٥٢).

وأمّا الدكتور شعبان صلاح فيرى أنّهما ليس من الجمل الفعلية، لأنّهما ليسا فعلين؛ لكون العلاقة بينهما وبين مرفوعيهما ليست علاقة إسناد، ولم يأتيا على صيغة الأفعال المعروفة، ولا يدلّان على أيّ نوع من الزمن؛ لأنّ الجملة الفعلية يعبر بها عن الحدث مسندًا إليه زمن، منظورًا إليه باعتبار مدى استغراقه منسوبًا إلى فاعل موجهًا إلى مفعول إذا لزم الأمر. (ينظر: صلاح، ٢٠٠٤: ١٥٦-١٥٧).

ومما سبق نلاحظ أنّ النحاة قد رسموا حدودًا للفعل من خلال تعريفهم له: "فأمّا الفعل فكلّ كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان". (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٢٠٤/٤، وينظر: الأستراباذي، ١٩٩٦: ٣٠/١، وابن هشام، ٢٠٠٤: ٣٥).

ويتمثل هذا بوضعهما حدّينِ، أو شرطين لتكون الكلمة فعلًا، أولهما: الدلالة على معنى في نفسها، وثانيهما: الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة، والهدف من الشرط الأول: إخراج الحروف من هذه الدائرة، والهدف من الشرط الثاني إخراج الأسماء، ولكنه يلاحظ أنّ هذا الأمر قد خالف الواقع اللغوي. (ينظر: أبو المكارم، الجملة الفعلية، ٢٠٠٧: ٤٣)، فليست الأفعال وحدها التي تقترن بالزمن فمن الأسماء ما يقترن به، كالمشتقات، ولو عكست الصور لوجدت بعض الأفعال التي قرّرها النحاة قد خلت من الزمن يقول الرضي: "وذلك أنّك قلت: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فإنّما تُنشئ المدح، وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجودًا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودًا مطابقة هذا الكلام إياه" (الأستراباذي، ١٩٩٦: ٢٣٨/٤، وينظر: السيوطي، ١٩٩٨: ١٧/٣١)، وكذلك لوجدنا بعض الأفعال قد خلت من الحدث نحو: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها.

وعلى هذا يرى الباحث أنّ مثل هذه الأفعال لا تمثّل الجملة الفعلية التي رسم حدودها النحاة، فهي من التراكيب غير الإسنادية؛ لخلوها من الزمن والحدث، وأنّها ليست على صيغة الأفعال المعروفة، وإنّما هي من ضمن الأساليب، أو التراكيب التي يُعبَّر بها عن انفعال ناتج عن المدح، أو الذم.

الحدّ الثالث– جملة النداء:

يرى جمهور النحاة أنّ جملة النداء جملة فعلية، والعامل في المنادى فِعْلٌ واجبُ الحذف يُقدَّر بـ(أدعو)، أو (أنادي)، قال سيبويه: "اعلم أنّ النداء كلُّ اسم مضاف فيه، فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه، والمفرد رفعٌ، وهو في موضع اسمٍ منصوب". (سيبويه، ١٩٨٨: ١٨٢/٢)، فانتصاب المنادى عنده على أنّه مفعول به، والناصب له فِعْلٌ مقدّر واجب الحذف، فجملة النداء عنده: (يا أدعو زيدًا) قد حذف الفعل وجوبًا؛ لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه. (ينظر: الأستراباذي، ١٩٩٦: ٣٤٦/١)، وقد وافقه المبردُ في هذا في قوله: "اعْلَم أنّك إذا دَعَوت مُضَافًا نصبته، وانتصابه على الفِعْل المتروك إظهاره، وَذَلِكَ قولك: يا عبد الله؛ لأَنّ (يا) بدل من قولك: (أَدعُو عبد الله)، وأُرِيد، لا أنّك تخبر أنّك تفعل، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلًا، فإذا قلت: (يا عبد الله) فقد وقع دعاؤك بِـ(عبد الله) فانتصب على أنّه مفعول تعدّى إليه فِعْلك". (المبرد، ١٩٧٩: ٢٠٢٣٥/٤)، فقد صرّح المبرد بأنّ العامل في المنادى هو الفعل المحذوف، وأنّ (يا) بدل من هذا الفعل، وهذا ما ذهب إليه أكثر النحاة؛ إذ جعلوا جملة النداء من قبيل الجملة الفعلية، لكنّ الخلاف بينهم كان في تقدير صيغة الفعل، فالزمخشري، وابن يعيش، والرضى قدّروا الفعل المحذوف بصيغة الماضي، بقصد الإنشاء؛ لأنّ أغلب مجيئها بلفظ الماضي، قال الرضى: "فالأولى أن يقدّر الماضي؛ أي: (دعوت)، أو (ناديت)؛ لأنّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي". (الأستراباذي، ١٩٩٦: ٣٤٦/١، وينظر: ابن يعيش، ٢٠٠١: ٣١٥/١)، أمّا ابن مالك فقدّره بلفظ المضارع، وجعل المنادى مفعولًا في المعنى في قوله: "المنادى مفعول في المعنى؛ لأنّه مدعوّ، فسيستحق النصب لفظًا إن كان معربًا قابلًا لحركة الإعراب، كـ(يا عبد الله)، وتقديرًا إن كان مبنيًّا، أو معربًا غير قابل لحركة الإعراب، كـ(يا زيدُ)، و(يا رقاشِ)، و(يا فتى)، و(يا أخي)، وناصبه (أنادي) لازم الإظهار؛ لظهور معناه مع كثرة الاستعمال، وقصد الإنشاء، ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه (ينظر: ابن مالك، ١٩٩٠: ٣٨٥/٣)، وعدّه ابن هشام نوعًا من أنواع المفعول أيضًا، وعدّ الأداة حرف تنبيه تنوب عن الفعل (ينظر: ابن هشام،٢٠٠٤: ٢٤٣). وقد أنكر ابن مضاء تقدير الفعل المحذوف بـ(أنادي)، أو (أدعو)؛ لِمَا فيه من تغيير للمعنى، وإفساد له، ولأنّ إظهار العامل ينقله من الإنشاء إلى الخبر، فهو يرى أنّ هذا التقدير فيه خروج عن طبيعة اللغة، أو زيادة لفظية.(ينظر: ابن مضاء، ١٩٨٨: ٧٩– ٨٠).

وجملة القول: إنّ النحاة القدماء لم يختلفوا في أنّ جملة النداء من قبيل الجملة الفعلية، وإنّما كان خلافهم في عامله، فذهبوا في ذلك مذاهب مختلفة، ذكرها السيوطي، ولعل منها:

-أنّ العامل في النداء فِعْلٌ محذوف تقديره: (أنادي)، أو (أدعو)، أو (ناديت)، أو (دعوت)، ولا يذكر وجوبًا نيابة حرف النداء عنه، وعليه الجمهور.

-أنّ العامل في النداء: عامل معنوي يُسمَّى: (القصد).

-أنّ العامل في النداء هو حرف النداء نفسه، فالمنادى على هذا شبيه بالمفعول، لا مفعول به، وعليه الفارسي.

-أنّ حرف النداء اسم فعل بمعنى (أدعو)، ولا يوجد فعل مقدر. (ينظر: السيوطي، ١٩٩٨: ٢٥/٢- ٢٦، والعكبري، ١٩٧٦: ٣٨٨- ٣٨٩، ابن يعيش، ٢٠٠١: ٣١٧/١) وأبو حيان، ١٩٩٨: ٢١٧٩/٤).

أمّا النحاة المحدثون فقد اختلفوا في هذا، فمنهم من سار على نهج القدماء في اعتبار جملة النداء جملة فعلية، ومنهم من خالف ذلك، وسأقوم بالاقتصار على من له رؤية جديدة في هذا، فالدكتور/ عبد الرحمن أيوب قد قسّم الجملة العربية إلى إسنادية، وغير إسنادية، فالإسنادية تنحصر في الجملتين: الاسمية، والفعلية، وغير الإسنادية، تتمثل في جملة: النداء، وجملة (نِعْمَ، وبِئْسَ)، وجملة التعجب، فعنده جملة النداء ليست من قبيل الجملة الفعلية؛ بل هي جملة مستقلة بذاتها. (ينظر: أيوب، ١٩٥٧: ١٢٩).

وأمّا الدكتور/ مهدي المخزومي فرأى أنّ جملة النداء جملة ليست جملة فعلية، ولا جملة غير إسنادية، وإنّما هي لفظ مركب بمنزلة أسماء الأصوات، يستخدم لإبلاغ حاجة، أو لدعوته إلى إغاثة، أو نصرة، أو نحو ذلك. (ينظر: المخزومي، ١٩٨٦: ٣١١)، فهي بمثابة الجملة الإفصاحية.

وأمّا الدكتور/ إبراهيم السامرائي فقد اعترض على النحاة القدماء في اعتبار جملة النداء من قبيل الجملة الفعلية؛ لأنّ النداء من الأساليب الخاصّة التي تؤدّي فائدة معينة، كما أنّ هذا الأسلوب لا يحتوي على عملية إسناد كما هو في الجملة الفعلية. (ينظر: السامرائي، ١٩٨٣: ٢١٣).

وأمّا الدكتور/ علي أبو المكارم فقد رأى أنّ تركيب النداء من المواقف اللغوية تامّة الفائدة التي تخلو من عنصر الإسناد؛ إذ لا تحتوي هذه الجملة على محكوم عليه، ومحكوم به. (ينظر: أبو المكارم، مقومات الجملة، ٢٠٠٧: ٥٢- ٥٣)، ولعلّ هذا لأنّه يُعِدّ المُقوِّم الذي تبنى عليه الجملة ليست عملية الإسناد، وإنّما هو تمام الفائدة، كما أنّه يفرّق بين التعبيرين بأنّ جملة (أدعو زيدًا) تعبير خبري يمكن أن يُوجَّه له الحكم بالصدق، أو الكذب في حين أنّ التعبير (يا زيدُ) خبري لا مجال فيه للحكم عليه صدقًا، أو كذبًا، كما أنّ الموقف اللغوي الذي يستعمل فيه التعبيران مختلفٌ من حيث العناصر المشاركة فيه، فـ(يا زيد) تعبير يقطع بثنائية الأطراف المشاركة للموقف اللغوي، ولا يُلَمِّح إلى وجود أحد غير المتكلم والمنادَى، أمّا (أدعو زيدًا) فيشير إلى وجود أطراف ثلاثة: المتكلم، والمخاطب، والمتحدَّث عنه، وهو زيد. (ينظر: أبو المكارم، الجملة الفعلية، ٢٠٠٧: ٢٧).

وقد نفى الدكتور/ عبده الراجحي أن تكون جملة النداء جملة فعلية، وأنّ تقدير العامل بالفعل

المقدر: (أنادي)، أو (أدعو)، وجعل المنادى مفعولًا به هو تخيل غير واقعي للغة؛ لأنّ هذا الفعل المقدر لا يظهر مطلقًا، وإن ظهر صارت الجملة خبرية، كما أنّ العامل عنده في جملة النداء هو حرف النداء نفسه. (ينظر: الراجحي، ١٩٧٥: ١٥).

وذهب الدكتور/ تمّام حسّان إلى رفض ما قاله النحاة بحذف الفعل وجوبًا؛ لعدم استقامة المعنى، لكونه أسلوبًا إنشائيًّا، وبتقدير الفعل سيصبح الأسلوب خبرًا، فهي عنده من الجمل التي تعتمد على الأداة ومعناها. (ينظر: حسان، ١٩٨٨: ٢١٩).

وذهب برجستراسر إلى أنّ النداء كلام مستقل ليس بجملة، ولا قِسم من جملة، إنّما هو قِسم مستقل بنفسه يشبه الجملة؛ بحيث لا يحتاج إلى غيره مُظهرًا كان، أو مقدرًا، فهو يرفض ما قاله القدماء في اعتماد النداء على فعل مقدر وجوبًا. (ينظر: برجستراسر، ١٩٩٤: ١٢٥).

وأمّا الدكتور/ شعبان صلاح فقد جعلها من قبيل الجمل المختصرة التي تؤدي المعنى كاملًا دون أن يتحقق فيها ركنا الإسناد. (ينظر: صلاح، ٢٠٠٤: ٢٥).

ويرى الباحث أنّ جملة النداء جملة قائمة بذاتها، وليست من قبيل الجملة الفعلية، وإنّما هي جملة غير إسنادية؛ لأنّ محور بناء الجملة هو تمام الفائدة، لا عملية الإسناد، كما أنّ تقدير فعل واجب الحذف يخرج هذه الجملة من الإنشاء إلى الخبر، وهذا يتنافى مع ما وُضِعَت له.

الخاتمة، وأهم نتائج الدراسة:

وبعد عرض أهم مواضع الخلاف بين النحاة القدماء، والمحدثين حول حدود الجملة الفعلية، فقد خرجت الدراسة ببعض النتائج، لعلّ من أهمها:

١- أنّ الجملة الفعلية المتّفق على حدودها بين النحاة القدماء، والمحدثين هو التركيب الذي يتضمن تقدم الفعل التام على مرفوعه، ويمثله قولك: (قامَ محمدٌ)، أو (يقومُ محمدٌ)، أو (قُمْ)، أو (يعجبني أم تقوم).

٢- أنّ محور الجملة الفعلية هو الفعل التامّ المتقدّم على مرفوعه، والذي يكون محور عملية الإسناد الحقيقي (المقصود) في الجملة، وبذلك يكون حدّها علمية إسناد الفعل التام إلى مرفوعه المتأخر عليه.

٣- الخصائص التركيبية للجملة الفعلية تتمثّل في:

- أنّها بسيطة الإسناد، تحتوي على عملية إسنادية واحدة، يكون فيها المسند هو الفعل التامّ المتقدم على مرفوعه.
- قبولها الامتداد بالمكمّلات المختلفة، كالمفاعيل، والحال، والتمييز، وحروف الجرّ، والتوابع، وغيرها.
- عدم قبولها النسخ بمختلف الأدوات.
- المخالفة العددية في غير الإفراد.

٤- يخرج من حدّ الجملة الفعلية التراكيب الإسنادية الآتية:

أ- التركيب الذي يتكوّن من المرفوع المتقدم على الفعل، نحو: (محمدٌ قامَ)، أو (محمدٌ يقومُ)؛ لتقدّم المرفوع على الفعل، ولخضوع هذا التركيب لمقومات الجملة الاسمية، وخصائصها.

ب- التركيب الذي يتكون من فعل ناسخ في جملة (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها، وجملة (ظنّ) وأخواتها؛ بحيث لا تعدّ من قبيل الجملة الفعلية، رغم خضوعها لخصائصها من حيث التصرف، والدلالة الزمانية، والمطابقة، والمخالفة العددية لمرفوعها، وإنّما تُعدّ من قبيل الجملة الاسمية؛ لأنّ العلاقة الإسنادية بين اسمها وخبرها، أو بين المفعولين الأول، والثاني في جملة (ظنّ)، وأخواتها، والتي هي في الأصل المبتدأ والخبر لا تتغير بدخولها كما تفعله الأفعال الحقيقية، فقد يُؤتَى بها لأداء وظيفة معينة من جهة ربط المعنى الذي سِيْقَتْ له، والتقيّد بالزمن الذي أفادته.

ج- التركيب الذي يتكون من اسم مرفوع، وشبه جملة؛ بحيث يمثل الاسم المرفوع المسند إليه، ويعبر عنه بالمبتدأ، وتمثل شبه الجملة المسند، ويعبر عنها بالخبر، نحو قولك (محمدٌ في الدار)، أو(في الدار محمدٌ)، أو (محمدٌ عندنا)، أو (عندنا محمدٌ)، ويعد هذا التركيب جملة

مستقلة تُسمَّى الجملة الظرفية؛ لعدم وجود فِعل، والذي هو محور الجملة الفعلية، ولخضوعها لمقومات وخصائص تختلف عن الجملة الفعلية، والجملة الاسمية.

د- التركيب الذي يتكون من وصف متقدم على مرفوعه، نحو: (أقائمٌ محمدٌ)؛ بحيث يمثل هذا التركيب نوعًا مستقلًّا من أنواع الجملة العربية يُسمّى الجملة الوصفية؛ إذ تجمع هذه الجملة بعض خصائص الجملة الاسمية من حيث وجود المبتدأ مع اختلافهما في الجملتين، وبعض خصائص الجملة الفعلية من حيث وجود فاعل، وخضوع الوصف مع مرفوعه لقاعدة التطابق في الجملة الفعلية.

هـ- التركيب الذي يتكون من عمليتين إسناديتين (جملتين فعليتين) تربط بينهما أداة، ويمثل هذا التركيب جملة مستقلة تُسمَّى الجملة الشرطية؛ إذ لا يجوز انفصال جزء منها عن الآخر؛ لكونها تمثل وحدة كاملة متكاملة يعبر بها عن فكرة ما.

٥- يخرج من الجملة الفعلية التراكيب غير الإسنادية الآتية:

أ- تركيب أسماء الأفعال: إذ لا يدخل هذا التركيب في الأسماء رغم قبوله علامات الاسم، ولا في الأفعال مع دلالته على زمان فعله ومعناه؛ لأنّ صورته وعلاماته لا تخضع لصورة الفعل المعهود، فهو يمثل قسمًا مستقلًّا من أقسام الكلام العربي؛ لجمعه بين بعض خصائص الاسم، وبعض خصائص الفعل؛ إذ لا يمثل مع مرفوعه تركيبًا؛ بل هي مع ما فيها من الضمير ألفاظ مفردة على كما هو الأمر في اسم الفاعل، واسم المفعول، والظرف.

ب- جملة (نعم، وبئس): فهو أسلوب لا يعدّ من قبيل الجملة الفعلية التي رسمها النحاة الأوائل؛ لتجردها من الحدث، والزمان، فهي تركيب غير إسنادي يُؤتَى به للدلالة على انفعال دعا إليه المدح، أو الذم.

ت- تركيب النداء: وهو تركيب غير إسنادي تامّ الفائدة، لا يمثل الجملة الفعلية؛ لخلوه من عملية الإسناد، ولعدم وجود فِعْلٍ، فحشرها في الجملة الفعلية بتقدير فعل واجب الحذف يخرجها من الإنشاء إلى الخبر، وهذا يتنافى مع المعنى الذي سيقت من أجله.

المصادر، والمراجع:

١- أبو حيان، أثير الدين، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، ت ٧٤٥هـ:
- ١٩٩٨م- ١٤١٨هـ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق/ رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- ٢٠٠٠م- ١٤٢١هـ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق/ حسن هنداوي، ط،١، دار القلم بدمشق.

٢- أبو المكارم، علي:
- ٢٠٠٧م- ١٤٢٨هـ، التراكيب الإسنادية، ط١، مؤسسة المختار بالقاهرة.
- ٢٠٠٧م- ١٤٢٨هـ، الجملة الاسمية، ط١، مؤسسة المختار بالقاهرة.
- ٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ، الجملة الفعلية، ط١، مؤسسة المختار بالقاهرة.
- ٢٠٠٧م، مقومات الجملة العربية، ط١، دار غريب بالقاهرة.

٣- ابن الأنباري، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري، ت ٥٧٧هـ:
- ١٩٥٧م-١٣٧٧هـ، أسرار العربية، تحقيق/ محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، بدمشق.
- ٢٠٠٢م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق/ جودة مبروك، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٤- ابن جنّي، عثمان، أبو الفتح الموصلي، ت٣٩٢هـ،١٩٥٢م-١٣٧١هـ، الخصائص، تحقيق/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

٥- ابن السراج، محمد بن سهل بن السراج، أبو بكر البغدادي، ت ٣١٦هـ،١٩٨٥م- ١٤٠٥هـ، الأصول في النحو، تحقيق/ عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت.

٦- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن الإشبيلي، ت٦٦٩هـ،١٩٨٢م- ١٤٠٢هـ، شرح جمل الزجاجي= الشرح الكبير، تحقيق/ صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف العراقية بالعراق.

٧- ابن عقيل، بهاء الدين، عبد الله العقيلي المصري الهمذاني، ت٧٦٩ هـ:
- ١٩٩١م-١٤١١هـ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر بيروت.

- ١٩٨٠م -١٤٠٠هـ، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق/ محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق.

٨- ابن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله الطائي الجياني، ت ٦٧٢هـ:

- ١٩٩٠م-١٤١٠هـ، شرح التسهيل، تحقيق/ عبد الرحمن السيد، وزميله، ط١، دار هجر للطباعة والنشر بالقاهرة.
- ١٩٨٢م -١٤٠٢هـ ، شرح الكافية الشافية، تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث بمكة المكرمة.

٩- ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن، أبو العباس القرطبي، ت٥٩٢ هـ،١٩٨٨م، الرد على النحاة، تحقيق/ شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف بالقاهرة.

١٠- ابن هشام، جمال الدين، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري، ت ٧٦١هـ:

- د.ت، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الفكر بيروت.
- ١٩٨٦م -١٤٠٦هـ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق/ عباس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربي بيروت.
- ٢٠٠٤م، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير بالقاهرة.
- ٢٠٠٧م، شرح اللمحة البدرية في علم العربية، تحقيق/ هادي نهر، دار اليازوري بعَمّان/ الأردن.
- ١٩٩٢م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت.

١١- ابن يعيش، موفق الدين يعيش، أبو البقاء ابن علي الموصلي، ت٦٤٣هـ،٢٠٠١م-١٤٢٢هـ، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق/ إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية بيروت.

١٢- الأزهري، زين الدين، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، ت ٩٠٥هـ، ٢٠٠٠م -١٤٢١هـ، شرح التصريح على التوضيح = التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية بيروت.

١٣- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، ت ٦٨٨هـ،١٩٩٦م، شرح الرضي على الكافية، تحقيق/ يوسف حسن عمر، ط٢، جامعة قاريونس ببني غازي/ ليبيا.
١٤- الأشموني، أبو الحسن، علي نور الدين، ت٩٠٠هـ، ١٩٥٥م-١٣٧٥هـ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتب العلمية ببيروت.
١٥- أيوب، عبد الرحمن،١٩٥٧م، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح بالكويت.
١٦- براجستراسر،١٩٩٤م- ١٤١٤هـ، التطور النحوي للغة العربية، تحقيق/ رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
١٧- البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد ، ت ٥٢١ هـ، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق/ سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر ببيروت.
١٨- الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن ت ٤٧١هـ،١٩٨٢م، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد بالعراق.
١٩- الجواري، أحمد عبد الستار،١٩٨٤م- ١٤٠٤هـ، نحو التيسير: دراسة، ونقد منهجي، ط٢، مطبعة المجمع العلمي العراقي بالعراق.
٢٠- حسّان، تمام:
- ٢٠٠٠م-١٤٢٠هـ، الخلاصة النحوية، ط١، عالم الكتب بالقاهرة.
- ١٩٩٤م، اللغة العربية: معناه ومبناها، دار الثقافة بالمغرب.
- ١٩٩٠م مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو بالقاهرة.
٢١- حسن، عباس، ١٩٧٤م، النحو الوافي، ط٣، دار المعارف بالقاهرة.
٢٢- الخضري، محمد بن مصطفى بن حسن ، ت١٢٨٧هـ، ٢٠٠٣م -١٤٢٤هـ، حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ يوسف البقاعي، ط١، دار الفكر بيروت.
٢٣- الراجحي، عبده:
- ١٩٧٥م، دروس في كتب النحو، دار النهضة ببيروت.
- ٢٠٠٠م-١٤٢٠هـ، التطبيق النحوي، ط٢، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية.
٢٤- الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد ت ٥٣٨ هـ،١٩٩٣م، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق/ علي بوملحم، ط١، مكتبة الهلال بيروت.

٢٥- الساقي، فاضل مصطفى،١٩٧٧م-١٣٩٧هـ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٢٦- السامرائي، إبراهيم، ١٩٨٣م-١٤٠٣هـ، الفعل زمانه وأبنيته، ط٣، مؤسسة الرسالة ببيروت.

٢٧- السامرائي، فاضل:

- ٢٠٠١م-١٤٢١هـ، تحقيقات نحوية، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بعمّان/ الأردن.

- ٢٠٠٧م-١٤٢٧هـ، الجملة العربية: تأليفها، وأقسامها، ط٢، دار الفكر، عمّان/ الأردن.

٢٨- السنجرجي، مصطفى عبد العزيز،١٩٧٦م-١٣٩٦هـ، النحو الكامل في قواعد اللغة العربية، مكتبة الشباب بمصر.

٢٩- سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر،ت ١٨٠هـ، ١٩٨٨م-١٤٠٨هـ ، الكتاب، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٣٠- السيوطي، جلال الدين، أبو الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر ت٩١١هـ :

- ١٩٨٥م- ١٤٠٦هـ، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق/ عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة ببيروت.

- ١٩٩٨م-١٤١٨هـ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق/ أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية ببيروت.

٣١- الشجري، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، ت ٨٠٢هـ، ١٩٨٧م- ١٤٠٧هـ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق/ طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب ببيروت.

٣٢- الصبّان، أبو العرفان، محمد بن علي الشافعي، ت ١٢٠٦هـ،١٩٩٧م-١٤١٧هـ، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ببيروت.

٣٣- صلاح، شعبان، ٢٠٠٤م، الجملة الوصفية في النحو العربي، دار غريب بالقاهرة.

٣٤- ضيف، شوقي،١٩٨٢م، تجديد النحو، ط٦، دار المعارف بالقاهرة.

٣٥- عبادة، محمد إبراهيم،٢٠٠١م، الجملة العربية: مكوناتها- أنواعها- تحليلها، ط٢، مكتبة الآداب بالقاهرة.

٣٦- عبد اللطيف، محمد حماسة:

- ١٩٩٦م-١٤١٦هـ، بناء الجملة العربية: ، ط١، دار الشروق بالقاهرة.

– ٢٠٠١م، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ط١، دار غريب للطباعة والنشر بالقاهرة.

٣٧– عرفات، وليد،٢٠٠٦م، ديوان حسان بن ثابت، دار صادر ببيروت.

٣٨– العكبري، أبو البقاء، محبّ الدين، عبد الله بن الحسين ، ت٦١٦هـ:

– ١٩٧٦م–١٣٩٦هـ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق/ عبد الرحمن السليمان العثيمين، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

– ١٩٩٥م، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق/ غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر بدمشق.

– ٢٠٠٧م– ١٤٢٨هـ، مسائل خلافية في النحو، تحقيق/ عبد الفتاح سليم، ط٣، مكتبة الآداب بالقاهرة.

٣٩– عمايرة، خليل أحمد،١٩٨٤م، في نحو اللغة وتراكيبها، ط١،عالم الفكر بجدة/ السعودية.

٤٠– عيد، محمّد،١٩٧٥م، النحو المصفّى، مكتبة الشباب بمصر.

٤١– العيني، بدر الدين محمود بن محمد بن موسى ، ت٨٥٥هـ،٢٠١٠م–١٤٢١هـ، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية= شرح الشواهد الكبرى، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة بالقاهرة.

٤٢– الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، ت ٣٧٧هـ،١٩٩٦م–١٤١٦هـ، كتاب الإيضاح، تحقيق/ كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب ببيروت.

٤٣– قباوة، فخر الدين،١٩٨٩م–١٤٠٩هـ، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط٥، دار القلم العربي بدمشق.

٤٤– الكنغراوي، أبو طلحة، صدر الدين، عبد القادر بن عبد الله الأستانبولي، ت ١٣٤٩هـ، ١٣٦٨هـ، الموفي في النحو الكوفي، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، ط٢، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق.

٤٥– الكيشي، شمس الدين محمد بن عبد اللطيف القرشي، ت ٦٩٥هـ،١٩٨٧م–١٤٠٧هـ، الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق/ عبد الله علي البركاتي، وزميله، ط١، مركز إحياء التراث الإسلامي بمكة.

٤٦- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبير، ت ٢٨٥هـ، ١٩٧٩م- ١٣٨٦هـ، المقتضب، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، لجنة إحياء التراث بالقاهرة.

٤٧- المخزومي، مهدي،١٩٨٦م، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط٢، دار الرائد، ببيروت.

٤٨- مصطفى، إبراهيم،٢٠١٣م-١٤٣٤هـ، إحياء النحو، مكتبة الآداب بالقاهرة.

٤٩- ناصف، علي النجدي،١٩٦٨-١٣٨٨هـ، رأي في اسم الفعل، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثالث والعشرون، ٣-١١.